INTOSAI

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

أكتوبر 2011

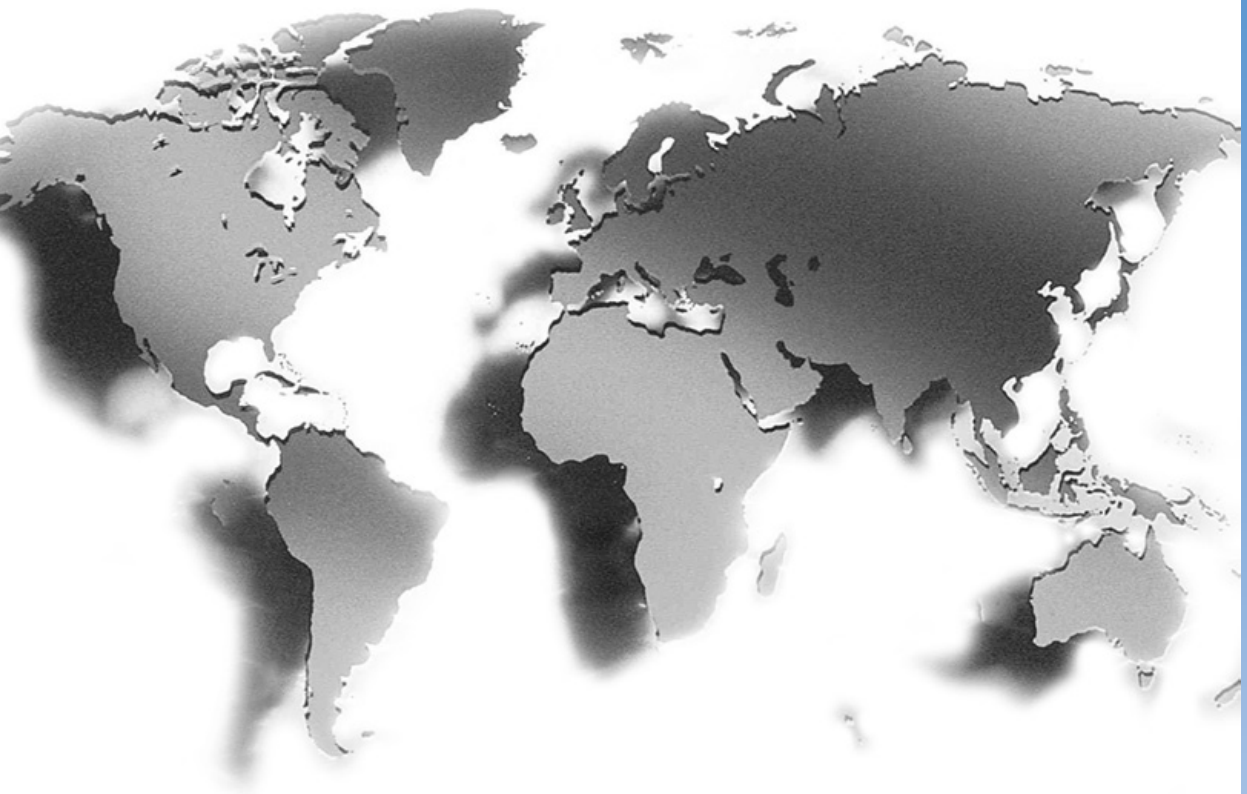

October 2011

أكتوبر / تشرين الأول 2011
المجلد رقم 38. العدد 4

هيئة تحرير المجلة
• جوزف موسر، رئيس محكمة التدقيق، النمسا
• جون ويرسيما، المراجع العام المؤقت، كندا
• فايزة الكافي، الرئيس الأول لمحكمة الحسابات، تونس
• جيني دودارو، نائب المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية
• أديلينا جونزاليس، نائب المراقب العام، فنزويلا

الرئيس:
هيلين هـ هيلسينج «الولايات المتحدة الأمريكية»
رئيس التحرير:
ميوريال فورستر «الولايات المتحدة الأمريكية»
مساعد رئيس التحرير:
• ليندا ج. سيليفاج «الولايات المتحدة الأمريكية»
ميلاني باباسيان «الولايات المتحدة الامريكية»

المحررون المساعدون:
مكتب المراجع العام «كندا»
• جاجبانس سنج «الأسوساي – الهند»
• لوزين سيكالو «الباساي – تونجا»
• الأمانة العامة للكاروساي «سانت لوسيا»
• الأمانة العامة لليوروساي «أسبانيا»
• خميس حسني «تونس»
• باسيليو جوريجوي «فنزويلا»
• الأمانة العامة للأنتوساي «النمسا»
• مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي «الولايات المتحدة الأمريكية»

الإدارة:
• سيبرينا تشيس «الولايات المتحدة الأمريكية»
بول ميلير «الولايات المتحدة الأمريكية»

أعضاء مجلس مديري للأنتوساي:
• تيرنس نومبيبي، المدقق العام، مكتب المدقق العام، جنوب أفريقيا.
• ليو جياي، المدقق العام، مكتب التدقيق الوطني، جمهورية الصين الشعبية
• أسامة جعفر فقيه، رئيس ديوان المحاسبة العامة، المملكة العربية السعودية، النائب الثاني للرئيس.
• جوزيف موسر، الرئيس، ريشنانجوف، النمسا، الأمين العام.
• تيرانس باستيان، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى، الباهاما.
• زيريو بوجي، الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، ساحل العاج.
• كارلوس رامون بوليت فاجيوني،الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، الاكوادور.
• لازلو دوموكوس، الرئيس، جهاز الرقابة الأعلى، المجر.
• فينود راي، المراجع والمدقق العام، الهند.
• علي الحسناوي، المدقق العام، جهاز المراجعة المالية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
• خوان مانويل بورتال مارتينيز، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى، المكسيك، رئيس المجلس.
• لاين بروفوست، المراجع والمدقق العام، مكتب مراجع ومدقق عام نيوزلندا.
• يورغن كوسمو، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى، النرويج.
• محمد اختر بولاند رانا، المدقق العام، مكتب المدقق العام، باكستان.
• سيرجي فاديموفيتش ستيفاشين، الرئيس، غرفة الحسابات، روسيا الاتحادية.
• اميلس مورس، المراجع والمدقق العام، مكتب التدقيق الوطني، المملكة المتحدة.
• جيني دودارو، المراقب العام، مكتب المسائلة الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية.
أديلينا جونزاليس ، نائب المراقب العام، فنزويلا.

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية
أكتوبر 2011 – المجلد 38 رقم 4

تصدر المجلة الدولية للرقابة الحكومية على أساس ربع سنوي «يناير، ابريل، يوليو،أكتوبر» باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية باسم المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا «الأنتوساي». وقد تم تخصيص المجلة والتي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الأنتوساي، لتطوير إجراءات وتقنيات الرقابة الحكومية. وتعتبر الآراء والأفكار التي يتم نشرها في المجلة معبرة عن وجهات نظر رؤساء التحرير والأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة وسياساتها. ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم للمجلة والتي يجب أن ترسل إلى مكتب التحرير التالي:

U.S. Government Accountability Office
441 G Street, NW, Room 7814
Washington, D.C. 20548 U.S.A
Phone: 202-512-4707
Fax: 202-512-4021
E-mail: intosaijournal@gao.gov

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية، فإن أولوية قبول المقالات لتلك التي تعالج جوانب عملية من الرقابة على القطاع العام، وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية والأفكار حول مناهج جديدة في مجال الرقابة أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة. أما المقالات التي تتناول الجوانب النظرية فتعتبر غير مناسبة للنشر في المجلة.

وتوزع المجلة على جميع أجهزة الرقابة العليا الأعضاء في الانتوساي والجهات المهتمة مجاناً. كما أن المجلة متوفرة بصورة إلكترونية في موقع الانتوساي: www.intosaijournal.org أو www.intosai.org وكذلك بالاتصال على : Journalatspel@gao.

تجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين، كما تدرج في محتويات الإدارة.

ويتم نشر بعض المقالات التي يتم اختيارها في النشرات التالية:

Anbar Management Services, Wembley, England, and University Microfilms International, Ann Arbor, Michiggan, U.S.A.

المحتـــويات

المقالة الافتتاحية 1

موجز الأخبار 7

مـراجـعـة الـنـظـراء: الـدروس المستفادة من تطبيق مراجعة النظراء 10

مـراجـعـة الـنـظـراء: ملاحظات أعضاء فريق مراجعة النظراء 14

إلقاء الضوء على المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا 18

آخر المستجدات في تعاون المانحين مع الانتوساي 19

داخل الانتوساي 21

أخبار مبادرة الانتوساي للتنمية 36

أحداث الانتوساي 2011–2012 39

www.intosaijournal.org

مراجعة النظراء: أداة لضمان الجودة في أجهزة الرقابة العليا

المقالة الافتتاحية

مقابلة أجريت مع ديتر إنجيليز، رئيس جهاز الرقابة الأعلى الألماني ورئيس لجنة الأنتوساي الفرعية لتعزيز أفضل الممارسات وضمان الجودة وذلك خلال تجربة مراجعة النظراء التطوعية.

ويعود تاريخ سجل مراجعة النظراء في مجال علم الصحافة إلى القرن السابع عشر. اذ تعد عملية مراجعة النظراء في التدقيقات الحكومية الخارجية كأداة جديدة نسبياً والتي اكتسبت أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة في مجتمع الأنتوساي.

وتعمل اللجنة الفرعية الثالثة للجنة الأنتوساي لبناء القدرات CBC على تشجيع أفضل الممارسات وكذلك ضمان الجودة من خلال عملية مراجعة النظراء التطوعية . واستنادا على المعلومات المقدمة من اللجنة الفرعية، فإن 24 مشروعاً لمراجعة النظراء قد اكتمل بنجاح منذ عام 1999. وشارك اكثر من 30 جهاز للرقابة العليا في أحد هذه العمليات من مراجعة النظراء على الأقل، سواء باعتباره من الأجهزة العاملة على المراجعة أو من الأجهزة الخاضعة للمراجعة. و تتم المراجعة حاليا على 5 أجهزة من الأنتوساي من قبل نظرائهم.

ويركز هذا العدد من المجلة الدولية للتدقيق الحكومي على عملية مراجعة النظراء وذلك اعترافاً بنطاقها الواسع ودورها المهم في منظمة الأنتوساي.

وقد قام الفريق المساعد للجنة الفرعية الثالثة للجنه الأنتوساي لبناء القدرات CBC بإجراء مقابلة مع البروفسور د. ديتر إنجيليز حول المناهج المتعددة المتبعة في مراجعة النظراء والتي تبنتها اجهزة الرقابة العليا و كذلك تجارب الجهاز الألماني في هذا الصدد.

السؤال: *ما السبب وراء قيام أجهزة الرقابة العليا بمراجعة النظراء؟*

د. إنجيلز: يتم القيام بعملية مراجعة النظراء لعدة أسباب.. وفي معظم الأحيان، يتم استخدامها كأداة لضمان الجودة والإجابة على السؤال القائل: من يقوم بالتدقيق على المدقق؟ وتعمل كذلك على مساعدة أجهزة الرقابة العليا على القيام بعملية التدقيق تماشياً مع المعايير المهنية وأيضا العمل على تعزيز ممارساتهم وإجراءاتهم. على سبيل المثال، فإنه أثناء مشاركة الجهاز الألماني في عملية المراجعة على الجهاز الأسترالي في 2010، قمنا بالبحث في كيفية قيام الجهاز بالعمل على تطوير طريقة قيامه بالوظائف الأساسية للتدقيق وقدمنا له المشورة.

وتوفر عملية مراجعة النظراء الأسس والتي بناءا عليها يمكن تحسين الخطة التنموية الاستراتيجية لجهاز الرقابة الأعلى. وقد خضع جهاز الرقابة الأعلى لجمهورية إستونيا في أثناء الاعداد لانضمامها للاتحاد الأوربي لتجربة مراجعة النظراء والتي كان من نتائجها تقديم الإرشادات الأساسية لتحديد دور الجهاز المستقبلي وتفويضاته.

السؤال: *لقد قمتم للتو بتحديد الفوائد التي تعود على الأجهزة الخاضعة للمراجعة، ولكن ما هي الحوافز المقدمة لأجهزة الرقابة العليا لتأخذ على عاتقها دور المراجعة؟*

د. إنجيلز: تعود عملية مراجعة النظراء بالفائدة على جميع المشاركين ومزاياها لاتعود بالنفع فقط على الاجهزة الخاضعة لعملية المراجعة وإنما تتخطاها لتعمل على اكساب الأجهزة الرقابية القائمة على عملية المراجعة فهما شاملا حول الاجراءات والطرق المتبعة في الأجهزة النظيرة. وبناءا عليه، يمكنها تحديد أفضل الممارسات وذلك من خلال المقارنة مع الأجهزة الخاضعة للرقابة من ناحية البنية والإجراءات المتبعة. وقد شارك الجهاز الألماني حتى تاريخه في اربعة عمليات لمراجعة النظراء، وفي كل مرحلة يتم التوصل لاقتراحات وافكار تعود بالنفع على عملنا.

السؤال: *بصورة عامة يبدو الأمر ايجابياً، ولكن ماذا عن المخاطر المحتملة؟ وفي حال تواجدها، كيف يمكن مواجهتها؟*

د. إنجيلز: لا يجب أحداً ان يكون موضع انتقاد و لذلك فإن قرار الخضوع إلى عملية مراجعة النظراء يتطلب الجرأة و الانفتاح و كذلك الثقة في القوة الذاتية. ومقابل هذه الجرأة فإن أجهزة الرقابة العليا المشاركة يتحتم عليها العمل على قدم المساواة بدون تحيز و بروح من الزمالة والتعاون. وهذا لا يعنى ان عمليه المرجعة ستسودها عبارات التقدير او اعتبار النقد أمر غير مرغوب فيه. وتقدم عمليه مراجعة النظراء أفضل النتائج في حال عمل أجهزة الرقابة العليا على توفير اتصال صريح وواضح و بناء وكذلك تقديم توصيات ومقترحات للتطوير مبنية على حجج صحيحية.

لتفادي الالتباس أو الفهم الخاطئ اثناء سير عمليه المراجعة يتحتم على الأجهزة الرقابية المشاركة تقديم الموافقة المسبقة على أطر العمل. وعلى سبيل المثال، فإنه من الضروري الموافقة على أهداف عملية المراجعة والجدول الزمني والخطوات الإجرائية وكيفية التعامل مع تكاليف العملية. إذاً يجب توضيح هذه الشروط الأساسية في أثناء كتابة وثيقة تعرف بمذكرة التفاهم MOU.

وفي أغلب الأحيان، يختلف الهيكل التنظيمي وبيئة التدقيق الخاصة بكل من الأجهزة القائمة على المراجعة والأجهزة الخاضعة لها عن بعضها البعض. ولذلك يجب على فريق عمل مراجعة النظراء تلقي كل المعلومات المطلوبة للتعرف على البيئة القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للجهاز المعني بالمراجعة. إذ يساعد هذا على ضمان قبول وتطبيق الجهاز المعني بالمراجعة التوصيات الناتجة عن العملية.

السؤال: *ما هي المجالات التي عادة ما تركز عليها عملية مراجعة النظراء؟*

د. إنجيلز: ليس هنالك قاعدة عامة مطبقة. وبما أن عملية مراجعة النظراء تتم بصورة تطوعية، فللمشاركين حرية القرار فيما يخص مجال ومحتوى العملية.

فمن ناحية، يمكن لعملية مراجعة النظراء ان تسير على نهج شامل يتعرض إلى كل أعمال التدقيق والبنية التنظيمية للجهاز الرقابي بالكامل. إذ كانت هذه هي الحالة في عملية المراجعة التي خضعت لها محكمة التدقيق الأوربية في عام 2008.

ومن ناحية أخرى، قد تركز عملية المراجعة على مجال محدد أو عدة مجالات من الأعمال. و كمثال على ذلك، يمكننا ذكر عملية مراجعة النظراء التي خضع لها جهاز الرقابة الأعلى لجمهورية البيرو في 2008، والذي توجه في عمله إلى خمسة مجالات مختارة من أعمال التدقيق والتي تضمنت علاقه

الجهاز مع البرلمان وعملية التجهيز للالتماس.

السؤال: *هل يجب نشر نتائج عملية مراجعة النظراء؟*

د. إنجيلز: يعود قرار نشر نتائج عملية المراجعة سواء كان بالإيجاب أو السلب بصورة حصرية للجهاز المعني بالمراجعة. و مع ذلك، فقد اوضحت التجارب ان الأجهزة الرقابية المعنية بالمراجعة عادة ما تقرر نشر النتائج و توفيرها للجمهور العام.

وأرحب شخصيا بمثل هذا النشر، فالجهاز الذي يتعامل مع نقاط القوى والضعف لديه بقدر متساو من الانفتاح يخلق نوع من الثقة في النفس و يعمل على تعزيز مستوى فعالية عمله. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأجهزة الرقابة الأخرى الاستفادة من التقارير الصادرة عن عملية المراجعة، على سبيل المثال، من خلال استخدام مثل هذه التقارير كمقياس معتمد لتصميم عملية المراجعة الخاصة بهم.

السؤال: *ما هي الادوات الأخرى المتوفرة لمساعدة الاجهزة الرقابية العليا على الأخذ بعين الاعتبار او التخطيط بوضوح للقيام بعملية مراجعة النظراء؟*

د. إنجيلز: كما تعلمون فإن اللجنة الفرعية لتعزيز أفضل الممارسات و ضمان الجودة من خلال عمليات مراجعة النظراء التطوعية قد قامت بصياغة الدليل الارشادي لمراجعة النظراء، والذي تبنته المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI تحت رقم 5600 في مؤتمر الأنكوساي العشرين «XX INCOSAI» الذي عقد في جنوب افريقيا. ويعد الدليل الإرشادي أداة نافعة تساعد كل من الجهاز القائم على عملية المراجعة وكذلك الجهاز الخاضع للعملية على استكمال كل مراحل عملية مراجعة النظراء بنجاح. وتضع هذه الوثيقة تركيز خاص على محتوى مذكرة التفاهم MOU والتي تمت الاشارة إلى أهميتها سابقاً.

ويتضمن الدليل الإرشادي ملحق وهو عبارة عن قائمة الفحص والتي تحتوي على أسئلة مفصلة والتي يمكن طرحها في أثناء سير عمل عملية المراجعة. وتقدم قائمة الفحص ارشادات لفريق عمل المراجعين اعتمادا على نطاق ومجالات عملية المراجعة.

المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI 5600: الدليل الإرشادي لمراجعة النظراء وقائمة الفحص

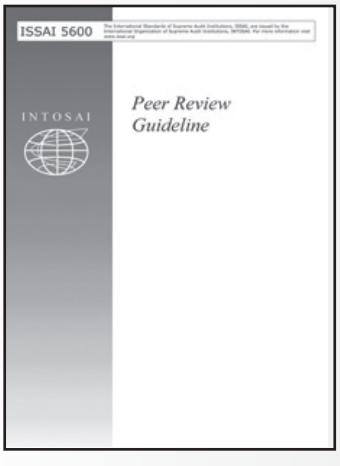

وضعت لجنة الأنتوساي الفرعية الثالثة لبناء القدرات CBC الدليل الارشادي لمراجعة النظراء والذي تم تبنيه من قبل المؤتمر الدولي العشرين للأجهزة العليا للرقابة المالية «الأنكوساي» تحت رقم 5600 من المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI. ويمكن الوصول إلى الدليل الارشادي بزيارة موقع ISSAI الإلكتروني: www.issai.org وكذلك على موقع CBC الإلكتروني: http://cbc.courdescomptes.ma تحت عنوان «أدلة ومواد».

ويتناول الدليل الإرشادي لمراجعة النظراء توصيات تخص كل مراحل سير عملية مراجعة النظراء. ويناقش في المقام الأول الأسئلة «من مثل اهداف مراجعة النظراء واختيار أجهزة الرقابة العليا الزميلة/الشريكة» بالإضافة إلى تقديم نصائح معينة حول كيفية الإعداد والتطبيق والمتابعة وتقييم ممارسة عملية مراجعة النظراء.

ويعالج فصل رئيسي في الدليل شروط أطر العمل التي يتم الموافقة عليها، وتصف حالات الممارسات الجيدة المبنية على عمليات مراجعة سابقة للنظراء وتقديم توصيات لأحكام يجب أن تتضمنها مذكرة التفاهم MOU.

قائمة الفحص الخاصة بمراجعة النظراء: يعرض الملحق الخاص بمعيار رقم 5600 ISSAI إرشادات حول كيفية القيام بعملية مراجعة النظراء. وتتضن القائمة أسئلة مصممة تفيد في خلق فهم كامل للبيئة المحلية لجهاز الرقابة الأعلى المعني بالمراجعة. بالإضافة إلى ذلك توفر القائمة البنية التنظيمية لجهاز الرقابة الأعلى والقواعد الداخلية ومعايير التدقيق وإجراءات التدقي. وتتوفر القائمة على المواقع الإلكترونية لكل من CBC وISSAI.

وتعتبر وثائق مراجعة النظراء المنشورة على الموقع الإلكتروني للجنة بناء القدرات (http://cbc.counrdescomp-es.ma) أداة أخرى نافعة. وتضمن هذه التوصيات في الوقت الحالي مذاكرات التفاهم MOUs وتقارير لعشرين عملية لمراجعة النظراء «يمكنك الرجوع لقائمة الوثائق في صفحة 5». و يمكن لمثل هذه الوثائق ان تعمل كمادة مرجعية تساعد الأجهزة الرقابية العليا على اصدار قرارات مدروسة حول القيام بمراجعة النظراء.

السؤال: *قمتم سلفا بذكر ان المؤتمر العشرين للأنكوساي تبنى الدليل الارشادي لمراجعة النظراء. فإن عملية وضعه كانت مهمة اساسة للجنة الفرعية لمراجعة النظراء. فما هي المواضيع التي ستتعامل معها اللجنة الفرعية في السنوات القادمة؟*

د. إنجيلز: على الرغم من انتهائنا من الدليل، الا اننا لم ننهي مهمتنا كاملة. و قد اوكلت الخطة الاستراتيجية للأنتوساي للعام 2011 – 2016 العديد من المهام اللجنة الفرعية لتعزيز البيئة لعقد مراجعة النظراء التطوعية. وتسعى اللجنة الفرعية للاستمرار في تقديم جهودها لدعم اجهزة الرقابة العليا بقدر الإمكان في عملية الاعداد والتطبيق لعملية مراجعة النظراء.

وعلى الأخص، فإن أحد اهدافنا هو الإضافة إلى والقيام بإدخال تحسينات أكثر على عملية توثيق مراجعه النظراء. لذلك نتطلع دائما إلى تلقي مدخلات مهنية من اجهزة الرقابة العليا العاملة في أو الخاضعة لعملية مراجعة النظراء. وكذلك نقدر وبشدة مشاركتنا معكم في مذكرات التفاهم وتقارير النتائج والوثائق الاخرى التي تخص عملية المراجعة وذلك لتعزيز الوثائق الموجودة لدينا، ونسعى إلى إيجاد طرق جديد لعرض المواد العلمية مراجعة النظراء وذلك لتسهيل البحث والاعتماد على مثل هذه الوثائق.

بالإضافة إلى ذلك، نقوم أيضا بجمع ردود الأفعال حول مدى قابلية التطبيق و الاستفادة من الدليل الإرشادي وقائمة الفحص الخاصة به. و لهذا السبب ، يحتوي الدليل الإرشادي في نهايته على مسح مختصر يدعو كل أعضاء الأنتوساي لمشاركة الأفكار والمقترحات مع اللجنة الفرعية التي ستعمل بدورها على استخدام ردود الافعال هذه لمراجعة وصقل الدليل الإرشادي.

الرجاء الاتصال بالجهاز الألماني للرقابة العليا على: international@brb.bund.de في حال كانت هنالك أية أسئلة، أو في حال الرغبة في تقديم ردود الفعل حول الدليل الارشادي لمراجعة النظراء، أو تبادل وثائق ذات صلة بعملية المراجعة مع اجهزة الرقابة العليا الأخرى.

عدد خاص حول مراجعة النظراء

يلقى هذا العدد الضوء على بعض مبادرات عمليات مراجعة النظراء المقامة في مجتمع الأنتوساي. بالإضافة إلى مقابلة مع رئيس لجنة الأنتوساي الفرعية لمراجعة النظراء الواردة في الافتتاحية ومقالين حول عملية مراجعة النظراء التي اكتملت للتو الخاصة بالجمهورية السلوفاكية.

• كتبت المقالة الأولى من قبل د. جان جاسوفسكي، رئيس مكتب الرقابة الأعلى للجمهورية السلوفاكية والتي تطرح وجهات نظر الجهة الخاضعة لعملية المراجعة.

أعضاء لجنة مراجعة النظراء الفرعية للأنتوساي

• كتبت المقالة الثانية من قبل عضوين في فريق عمل مراجعة النظراء، باول باناس وجيسيك مازور من مكتب الرقابة الأعلى لجمهورية بولندا. وقام كل منهما بتبادل الأفكار وذلك من وجهة نظر فريق العمل القائم على عملية مراجعة النظراء.

ويتم تنسيق جهود الأنتوساي حول مراجعة النظراء من قبل اللجنة الفرعية الثالثة التابعة للجنة بناء القدرات CBC. ترغب المجلة في التعبير عن مدى تقديرها للجهود المبذولة في المساعدة على التحضير لهذا العدد من قبل اللجنة الفرعية و التي ترأسها جهاز الرقابة الأعلى الألماني.

نظرة عامة حول الوثائق الخاصة بمراجعة النظراء

الوثائق المذكورة أدناه متوفرة على الموقع الإلكتروني للجنة بناء القدرات «http://cbc.courdescomptes.ma» تحت عنوان «أدلة ومواد.» في حال رغبتكم بإضافة وثائق ذات الصلة بمراجعة النظراء، يرجى الاتصال بجهاز الرقابة الأعلى في ألمانيا international@.brh.bund.de.

الجهاز الخاضع للمراجعة	السنة	فريق مراجعة النظراء (الجهاز المدقق والجهات الأخرى)	الوثائق
استراليا	2010/2009	الدنمارك، ألمانيا، سويسرا	• الأهداف • مذكرة تفاهم «باللغة الألمانية» • تقرير «باللغة الألمانية»
كندا	2004	فرنسا، هولندا، النرويج، المملكة المتحدة	• مذكرة تفاهم • استبيان • تقرير • خطة عمل • بيان صحفي
كندا	2010	استراليا، هولندا، السويد، الدانمارك، النرويج	• تقرير • خطة عمل
جمهورية التشيك	2000	SIGMA (النمسا، فرنسا، ايرلندا، السويد)	• تقرير
الدنمارك	2006	كندا، النرويج، بولندا، السويد	• تقرير
استونيا	1999	SIGMA (هولندا، ألمانيا، الدنمارك)	• تقرير • مسودة التقرير
استونيا	2005	SIGMA (ألمانيا، هولندا، السويد، المملكة المتحدة)	• ملخص التقرير • تقرير
المحكمة الأوروبية للمدققين	2008	النمسا، كندا، النرويج، البرتغال	• تقرير
جمهورية مقدونيا	2007	ألمانيا	• أسئلة رئيسية • تقرير
اندونيسيا	2009	هولندا	• تقرير
المكسيك	2008	بورتوريكو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الاميركية	• معلومات موجزة • تقرير
هولندا	2007/2006	النرويج، نيوزلندا، جنوب افريقيا، المملكة المتحدة	• مذكرة تفاهم • تقرير
نيوزلندا	2008	كندا، المملكة المتحدة، الجامعة الوطنية الاسترالية، هيئة إدارة المخاطر البيئية (نيوزلندا)، شركة Yarralumla للاستشارات (نيوزلندا)، الدنمارك، السويد، المملكة المتحدة	• تقرير
النرويج	2005	الدنمارك، السويد، المملكة المتحدة	• مذكرة تفاهم • تقرير

الجهاز الخاضع للمراجعة	السنة	فريق مراجعة النظراء (الجهاز المدقق والجهات الأخرى)	الوثائق
بيرو	2008	كوستاريكا، ألمانيا، أسبانيا	• مذكرة تفاهم «باللغتين الألمانية والأسبانية» • تقرير «باللغة الأسبانية»
بولندا	2001	SIGMA (المملكة المتحدة، لكسمبورغ، السويد، ألمانيا)	• تقرير
بولندا	2007/2006	الدنمارك	• تقرير
جمهورية سلوفاكيا	2001	فرنسا، المحكمة الأوروبية للمدققين، حلف الناتو، المملكة المتحدة	• معلومات موجزة
سويسرا	2005/2004	ألمانيا	• مفهوم مراجعة النظراء • تقرير «باللغة الألمانية»
الولايات المتحدة الأميركية	2005	استراليا، كندا، المكسيك، هولندا، النرويج، جنوب افريقيا، السويد	• تقرير

جميع الوثائق متوفرة باللغة الإنجليزية، باستثناء ما أشير إليه بالجدول

MOU: مذكرة التفاهم

SIGMA: تقديم الدعم لتحسين الحوكمة والإدارة (مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)

موجز الأخبار

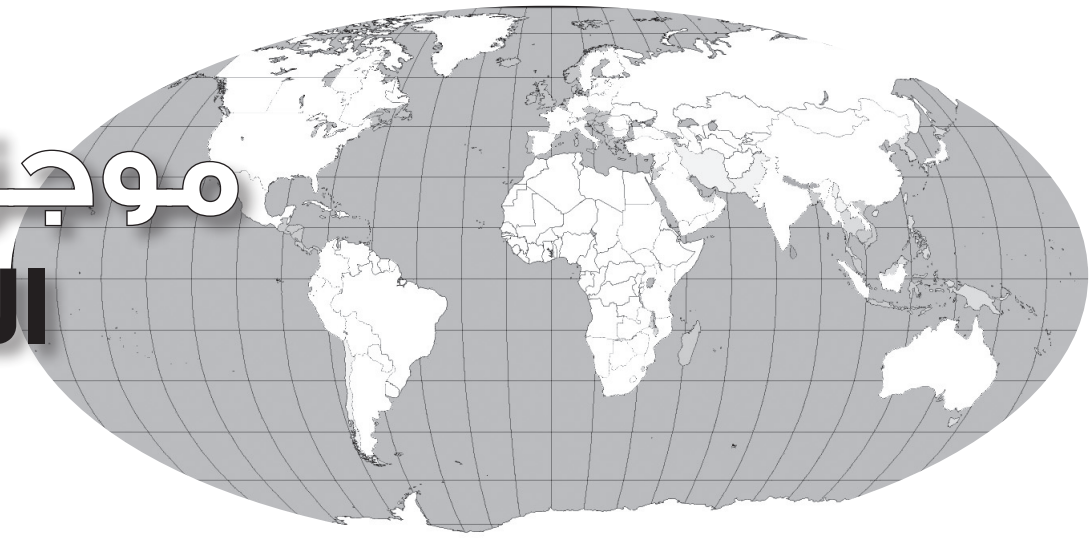

البرازيل

أحدث أنشطة غرفة الحسابات

تقوم غرفة الحسابات البرازيلية حالياً بتدريب 48 مدقق من 13 جهاز من أمريكا اللاتينية من الناطقين باللغة الاسبانية حول اساليب وتقنيات تدقيق الأداء و ذلك في برنامج الكتروني مدته 3 شهور. ويتم تقديم هذا البرنامج بالاشتراك مع لجنة بناء القدرات الإقليمية للأولاسيف. وبسبب اهتمام المشاركين الكبير زاد الجهاز البرازيلي عدد المقاعد المتاحة في البرنامج.

الهدف الأساسي من البرنامج هو تدريب المدققين على تطبيق منهجية رقابة الأداء في الأجهزة الخاصة بهم. و يشتمل البرنامج على وحدات حول مفاهيم التدقيق، والمجال المناسب للتدقيق، ومعايير التدقيق وأنواع رقابة الأداء وخطوات دورة التدقيق والتقنيات وأوراق العمل و إعداد التقارير.

بدأ البرنامج في 17 أغسطس وانتهى في 11 نوفمبر. وخلال استراحة مدتها اسبوع بدءاً من 19 إلى 26 سبتمبر شارك بعض من المدققين من دول ميركوسول في حلقة البحث ميركوسول حول مجتمع المال والإشراف الإقليمي عليه والمنعقدة في برازيليا.

وتشتمل حلقة البحث على ورش عمل حول رقابة الأداء تحت اشراف استاذة من برنامج التدريب الالكتروني. «ميركوسول أو ميركوسور، السوق الشائع في الجنوب وهي منظمة تجارة لأمريكا اللاتينية» وحلقة البحث مدعومة من قبل وكالة التعاون الدولية الالمانية بالاشتراك مع الاولاسيف. بعد حلقة البحث، ستقوم منظمة أجهزة ميركوسول «EFSUL» بتنفيذ عملية تدقيق مشتركة حول مشروع ممول من قبل صندوق البنية الاقتصادية لميركوسول «FOCEM» ويمنح هذا التدقيق فرصة لبعض المدققين الذين حضروا برنامج التعليم الالكتروني تطبيق منهجيات رقابة الأداء التي تم تعلمها.

يترأس الجهاز البرازيلي لجنة الأنتوساي الفرعية لتدقيق الأداء ونشر الجهاز مؤخراً النسخة الاسبانية من دليل رقابة الأداء الداخلي وذلك لدعم تنمية القدرات في المنطقة.

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع الجهاز البرازيلي:

Email: arint@tcu.gov.br

Website: www.tcu.gov.br

مدربو دورة التعليم الالكتروني e-learning حول تدقيق الأداء

باكستان

تعيين مدقق عام جديد

في اغسطس 2011 بدأ محمد اخطر بولند رانا مهامه التي تستمر 4 سنوات بصفته مدقق عام باكستان السابع عشر. عند التعيين كان السيد رنا احد أهم الموظفين في مكتب خدمات المحاسبات والتدقيق في باكستان.

والسيد رانا حاصل على ماجستير في العلوم السياسية ليسانس حقوق من جامعة البنجاب، لاهور. وقد سبق له أخذ برامج تدريب دولية في الادارة المالية العامة والممارسات التجارية في محاسبة الاتصالات في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة واستراليا. وقد انضم إلى الخدمة العليا المركزية في فبراير 1976. كموظف خدم في القطاع الحكومي، حصل على تدريب في تحليل الاستثمارات والادارة الاقتصادية وحلول المشاكل و اتخاذ القرار والمستوى المتقدم من رقابة الأداء

محمد اخطر بولند رانا

والمستوى المتقدم من الادرة العامة. وقد حضر برنامج الادارة الوطني في المعهد الوطني للسياسة العامة في لاهور، وهو زميل في هذه المؤسسة.

يحمل السيد رانا تجاربه الثرية إلى منصبة كمدقق عام وبعد أن بدأ مسيرته المهنية في مجال التدقيق على القطاع الحكومي قام بإدارة والحفاظ على حسابات خدمات الدفاع في باكستان وساهم بتوحيد نظام الحسابات المحلية. كما وخدم في الجهات التجارية التابعة للقطاع الحكومي في قطاعي الاتصالات وتقنية المعلومات كمستشار استثمار وتمويل. وترأس وزارة حقوق الانسان وكان الأمين الإضافي المسئول. وبصفته المدقق العام، يتصور السيد رانا الجهاز الباكستان أن يكون مؤسسة حكومية مستجيبة وذات مهنية عالية مهتمة بأصحاب المصلحة المحليين والدوليين.

وسيصبح السيد رانا رئيس المنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا «أسوساي» والأمين العام الدائم لمنظمة التعاون الاقتصادي لأجهزة الرقابة العليا «ايكوساي».

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمكتب مدقق عام باكستان:

البريد الالكتروني

saipak@comsats.net.pk

العنوان الالكتروني: www.agp.gov.pk

رومانيا

أحدث النشاطات والإصدارات لمحكمة الحسابات الرومانية

في ظل الجهود المستمرة لمحكمة الحسابات الرومانية في بناء القدرات، تم نشر عدد يوليو 2011 من مجلتها كما وتم عرضها في الموقع الالكتروني.

تم الموافقة خلال آخر اجتماعات البرلمان الروماني على عدد من المواد الخاصة بنشاطات الجهاز الرقابي، وتضمنت المواد ما يلي:

- النسخة الأخيرة من استراتيجية الموارد البشرية لعام 2011–2014 وخطة التنفيذ
- برنامج النشاطات لعام 2012
- تقرير حول برنامج 2010 التدريبي والذي اقترح أن تتضمن وسائل التدريب المستقبلية الاجتماعات عن طريق الفيديو والتعليم الالكتروني و النقاش باستخدام منتديات الكترونية للمناظرات إلى جانب زيادة استخدام مكتبة الجهاز الروماني.
- دليل حول التحقق من مدى جودة أعمال التدقيق الذي تم تصميمه ليؤكد مدى تطابق أعمال تدقيق الجهاز الروماني لمعايير التدقيق الدولية وسياسة أفضل الممارسات.

«من اليمين» نيكولاي فاكاروي رئيس محكمة حسابات رومانيا، و«على اليسار» ديترا انجيلز رئيس الجهاز الألماني أثناء الاجتماع الذي عقد في يوليو في بوخارست لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك

زيارات دولية لمحكمة الحسابات

في يوليو 2011، استضافت محكمة الحسابات الرومانية زيارات رسمية من رؤساء جهازي ألمانيا والصين.

ترأس البروفسور الدكتور دايتر انغلز رئيس المحكمة الاتحادية الوفد الألماني الذي زار الجهاز الروماني في الفترة ما بين 5 إلى 7 يوليو 2011. وقد ناقش الرؤساء التعاون المؤسسي المشترك في ظل سياق الانتوساي اليوروساي. وتم تبادل المعلومات حول إطار العمل المؤسسي لجهازيهما والتدقيق على أموال الاتحاد الأوروبي والعلاقات ما بين الجهازين والبرلمان في دولتيهما.

فيما ترأس ليو جياي مدقق عام الصين الوفد الصيني الذي زار الجهاز الروماني في الفترة ما بين 19 إلى 21 يوليو. وقد وافق رئيسي الجهازين خلال الاجتماع على تجديد معاهدة التعاون الثنائية ما بين الجهازين والتي سبق توقيعها في 2004. بعد تحديث وإنهاء التعديلات سيتم توقيعها رسمياً في بكين.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بمحكمة الحسابات الرومانية

البريد الالكتروني: international.romania@rcc.ro

الموقع الالكتروني: www.curteadeconturi.ro

فنزويلا

وفاة المراجع العام

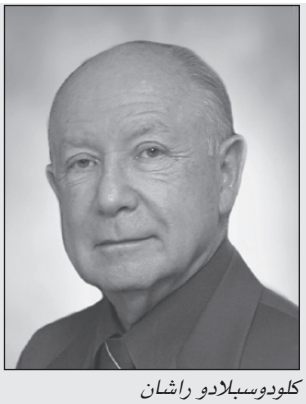

كلودوسبلادو راشان

توفي السيد كلودوسبلادو راشان في يونيو 2011 مراجع عام الجهاز الفنزويلي في كوبا حيث كان يخضع للعلاج الطبي بعد إصابته بسكتة قلبية منذ شهر أبريل الماضي، عن عمر يناهز الـ72 عاماً. كان السيد راشان محامياً و اقتصادياً عريقاً، تخرج من جامعة فنزويلا و قد شغل منصب مراجع عام فنزويلا منذ 1999 عندما تم تعيينه من قبل المجلس الوطني الدستوري ثم تم التصديق على ذلك من قبل البرلمان في عام 2000 وذلك لمدة سبعة أعوام. وقد تم تجديد منصبه في 2007 ليمتد تعينه من 2008-2014.

و قد كان عضواً في مجلس مديري الانتوساي و مجلس إدارة صحيفة الأنتوساي للتدقيق. و قد ترأس منظمة أولاسيف في الفترة ما بين 2003-2004. كما و ترأس لجنة الأولاسيف للتدريب الإقليمي في الفترة ما بين 2000-2007.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالجهاز الفنزويلي:

البريد الالكتروني contraloriavenezuela@gmail.com

الموقع الالكتروني www.cgr.gov.ve

مجتمع الأجهزة الناطقة باللغة البرتغالية

حلقة بحث دولية تم عقدها في تيمور الشرقية

في الفترة ما بين 29 يونيو إلى 1 يوليو 2011، احتفلت المنظمة الدولية لأجهزة الدول الناطقة باللغة البرتغالية «OISC/CPLP» بالذكرى الـ15 لتأسيسها وقد عقدت ثاني حلقات البحث الدولية في ديلي، تيمور الشرقية.

وقد شارك رؤساء الأجهزة ومسئولين في أجهزة انغولا والبرازيل وكيب فيرد وتيمور الشرقية ومكاو والموزمبيق والبرتغال وساو تومي وبرنسيب في أحداث الاحتفال.

وقد حضر رئيس مجلس وزراء تيمور الشرقية، زانانا غاسماو مراسم إحياء ذكرى التأسيس. وخلال كلمات الافتتاح، قدم ممثل الجهاز البرازيلي وممثل الأمانة العامة المبادرات المتنوعة للمنظمة خلال فترة الـ15 عاماً السابقة والخاصة بتشجيع تبادل الخبرات الفنية والعلمية والثقافية ودعم التعاون فيما بين الأجهزة الناطقة باللغة البرتغالية.

ومن أبرز الأحداث تلقي الوفود في اليوم الأول من الفعاليات نبأ موافقة برلمان تيمور الشرقية على إصدار قانون خاص بإنشاء محكمة حسابات تيمورية والتي تعتبر خطوة حاسمة في تشكيل جهة تدقيق وطنية.

خلال حلقة البحث الدولية الثانية، تم مناقشة موضوعان رئيسيان: دور أجهزة الرقابة العليا في الديمقراطية الحديثة وأهمية التعاون فيما بين الأجهزة للتطوير المؤسسي وبناء القدرات. وفي ختام حلقة البحث، وافق ممثلو الاجهزة على إعلان ديلي والذي يبين تفاصيل حول التوصيات الناتجة عن الاجتماع.. للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع المنظمة:

البريد الالكتروني: arist@tcu.gov.br

الموقع الالكتروني: www.tribunaiscplp.gov.br

مراجعة النظراء كنموذج لبناء القدرات:
الدروس المستفادة من تطبيق مراجعة النظراء

بقلم الدكتور يان ياسوفسكي – رئيس جهاز الرقابة الأعلى لجمهورية سلوفاكيا

مضى أكثر من 18 شهرا منذ أن قرر جهاز الرقابة الأعلى لجمهورية سلوفاكيا تنفيذ مشروع مراجعة النظراء لفحص جودة وفعالية العمل في الجهاز في عدة مجالات. كان الهدف الرئيسي من هذا المشروع هو فحص سلامة استراتيجية التنمية التي تم تحديثها في الجهاز وقياس مدى امتثالها لنوعية المهام التي توكل عادة للأجهزة الرقابية. وقد ركزنا بشكل أساسي على أعمال التدقيق – التخطيط لعمليات التدقيق، وتنفيذ عمليات التدقيق، بالإضافة إلى نشر النتائج. كما قررنا أن نراجع منهجية تقييم جودة التدقيق لدينا بالإضافة إلى أنشطة الموارد البشرية والعلاقات العامة.

من القيم الرئيسية للجهاز السلوفاكي هي تعزيز الإدارة السليمة والفعالة للمال العام وتزويد المجلس الوطني لجمهورية سلوفاكيا والشعب بالنتائج الموضوعية للتدقيق. مهمة الجهاز السلوفاكي هي تحسين جودة وفعالية عمليات التدقيق المستقلة والداخلية لتسهيل وتحسين إدارة المال العام. لذا فإن التطوير المستمر يعد مطلب أساسي لإنجاز مهام الجهاز السلوفاكي بفعالية.

تم التوقيع على مذكرة تفاهم خاصة بمراجعة النظراء لجهاز الرقابة الأعلى لجمهورية سلوفاكيا من قبل «الجالسين من اليسار إلى اليمين» فرانك غروغان، جهاز المملكة المتحدة، يان ياسوفسكي، جهاز جمهورية سلوفاكيا، وتونيس سار، جهاز استونيا، وممثلين من بولندا وسلوفانيا قاموا بالتوقيع على مذكرة التفاهم في وقت سابق.

كان الهدف من مراجعة النظراء هو تحسين مستوى العمل في الجهاز السلوفاكي وفحص صحة الإجراءات الداخلية المتبعة. نعتقد أن إجراء مراجعة خارجية مستقلة ستبين لنا إلى أي مدى تم تطبيق المعايير الدولية لدينا ومدى صحة اجراءاتنا الداخلية بالإضافة إلى تزويدنا بالتوصيات لتحسين المستوى.

عندما كنا نقوم بالإعداد لمراجعة النظراء، كان زملاءنا من جهاز الرقابة الأعلى في النمسا يطبقون عملية مراجعة النظراء لديهم، فاستفدنا من خبراتهم. كما اتصلنا بعدة أجهزة رقابية، وتلقينا ردود ايجابية من، جهاز الرقابة الأعلى للمملكة المتحدة، وجهاز الرقابة الأعلى لإستونيا، وجهاز الرقابة الأعلى لبولندا ،للقيام بمراجعة النظراء لدى جهازنا.

وأنا ممتن جدا لزملائي من هذه الأجهزة الرقابية لاستعدادهم للتعاون. فقد قدموا لنا خبراتهم ومواردهم وقاموا بتشكيل فريق من الخبراء الدوليين الذين كرسوا وقتهم وجهدهم لإنجاز المهمة الصعبة المتمثلة في فحص جودة وفعالية عملنا.

إذا نظرنا إلى الوراء، ندرك أن الثمانية عشر شهرا السابقة كانت تعني الكثير من العمل الشاق بالنسبة لفريق مراجعة النظراء، وبالنسبة لنا. فقد قمنا بإعداد الوثائق اللازمة لتشغيل وتنفيذ المشروع بأقصى فعالية ممكنة. وخلال تلك الفترة، تم عقد ستة اجتماعات، تضمنت مناقشات على جميع المستويات في جهازنا. وبلغ مجموع الفترة 19 يوم عمل في مقرنا الرئيسي في براتيسلافا وفي أحد مكاتبنا الإقليمية البالغ عددها ثمانية مكاتب. كما تم عقد عشرات النقاشات والدراسات للأنظمة الداخلية لدينا والتي شكلت الأساس لفحص أعمالنا وصياغة التقرير النهائي لمراجعة النظراء.

إرشادات خاصة بمراجعة النظراء

تم تطبيق مراجعة النظراء لدينا وفقاً للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI ، وذلك باستخدام المعيار ISSAI 5600: دليل مراجعة النظراء، الذي أعد مؤخرا من قبل اللجنة الفرعية الثالثة التابعة للجنة الأنتوساي لبناء القدرات، برئاسة جهاز الرقابة الأعلى الألماني. وتم تبني الوثيقة في مؤتمر الأنكوساي العشرون، وكانت مراجعة النظراء التي أجريناها هي الأولى في العالم التي تجرى بالالتزام بتلك المعايير. وإنه من دواعي فخري أن أقدم ملاحظات جهازنا حول التجربة، وبالتالي المساهمة في المجتمع الدولي من خلال تقاسم ما تعلمناه.

تقرير مراجعة النظراء

تم الانتهاء من العمل الشاق المتمثل بمراجعة النظراء بنجاح. وتمت صياغة التقرير وتقديمه للتوقيع ، وجرت مراسم التوقيع في تاريخ 30 مايو 2011، أثناء انعقاد مؤتمر اليوروساي الثامن في لشبونة. ومن ضمن المشاركين في حفل التوقيع رؤساء الأجهزة الرقابية المشاركة في مراجعة النظراء، ورئيس وفد جهاز الرقابة الأعلى الألماني، والدكتور جوزيف موسر ، الأمين العام لمنظمة الأنتوساي.

قام بالتوقيع على تقرير مراجعة النظراء «من اليسار إلى اليمين» مارتن سنكلير ، مساعد المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى للمملكة المتحدة؛ جاسيك جزيرسكي، رئيس جهاز الرقابة الأعلى في بولندا؛ جاسوفسكي يان، رئيس جهاز الرقابة الأعلى في جمهورية سلوفاكيا ايغور سولتيس، رئيس جهاز الرقابة الأعلى في سلوفينيا، ومايكل أوفير، المدقق العام، جهاز الرقابة الأعلى لاستونيا.

يشتمل تقرير مراجعة النظراء على 18 توصية مقسمة إلى خمسة أجزاء. يتناول الجزء الأول أنشطة التدقيق التي تركز على الحكومة المركزية. وتهدف هذه التوصيات لتخطيط وتنفيذ، وإعداد تقاريربشأن نتائج أعمال التدقيق في الجهاز. الجزء الثاني يتناول أعمال التدقيق المتعلقة بالأقاليم والبلديات وهو مبني على نحو مماثل للجزء الأول. أما التوصيات الواردة في الأجزاء الثلاثة المتبقية فتتناول تقييم جودة التدقيق، وتنمية الموارد البشرية، والعلاقات العامة.

اختتم فريق مراجعة النظراء تقريرهم بأن الجهاز السلوفاكي قد تجاوب بفعالية مع مجموعة من التحديات التي واجهته في السنوات الأخيرة. ووفقا لتقييم الفريق، فقد قمنا بتحسين الجودة والكفاءة المهنية لأعمالنا. كما عززنا من تأثير عملنا أيضا من خلال جعله في متناول المستفيدين منه بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع وسائل الإعلام. كما قمنا بتحسين البنية التحتية لجهازنا دعماً للهدف العام المتمثل بتعزيز الأداء. واستنتج الفريق أن هذا الطموح كان واضحاً في استراتيجية التنمية في الجهاز السلوفاكي وأن الاستراتيجية نفسها ، وتنفيذها من شأنها أن تحسن جودة أعمال التدقيق وتساعدنا على تحقيق الأثر المنشود. وتوصل الفريق أيضا إلى أن جودة منهجية التدقيق في الجهاز السلوفاكي تتوافق مع أدلة ومعايير الأنتوساي.

توصيات مستخلصة من مراجعة النظراء

سيتم توفير النص الكامل للتقرير مع التوصيات باللغتين السلوفاكية والإنجليزية في موقعنا على شبكة الانترنت «www.nku.gov.sk». مع ذلك، أرجوا السماح لي أن أذكر بعض التوصيات التي ما زالت محفورة في ذاكرتي لصلتها بالإجراءات التي كنا ندرسها قبل أن نبدأ بمراجعة النظراء. حيث أكدت المراجعة ببساطة أننا كنا نسير في الاتجاه الصحيح.

- القيام بأعمال المراجعة هذه، مثل توسيع وتعزيز منهجية تدقيق الأداء لدينا وتحسين مهارات الموظفين المفوضين بالقيام بعمليات تدقيق الأداء. وندرك تماما أهمية وقيمة تدقيق الأداء في القطاع العام، بالإضافة إلى ضرورة القيام بمثل عمليات التدقيق هذه ونحن نعطي أهمية كبيرة لهذا الموضوع.
- التزويد بالموارد المتاحة لعمليات التدقيق على الأقاليم والبلديات.
- تطوير العلاقات مع المنظمات الخارجية لتقديم تقييم خارجي روتيني لجودة التدقيق والنظر في تقديم المؤهلات المهنية المستقلة لموظفين التدقيق على أن تكون خاضعة للإشراف.

بالنسبة للنقطة الأخيرة ، نقترح على منظمة الأنتوساي أن تنظر في وضع معايير دولية للتدقيق ISSAI تكون موحدة لاعتماد المدققين في المستقبل. وهناك فكرة أخرى مثيرة للاهتمام وهي زيادة الاستعانة بالاستشارات والخبرات الخارجية.

في حين أنه قد يبدو أننا وصلنا إلى المرحلة النهائية من عملية مراجعة النظراء، إلا أن العكس هو الصحيح في الواقع. فلدى أعضاء الفريق المسؤول عن تنفيذ النتائج في جهازنا العديد من المهام التي تنتظرهم. وهذه المهام تتلخص أساسا بتنفيذ توصيات مراجعة النظراء من أجل تحقيق الهدف من المشروع وهو تحسين أنشطة ومنهجيات الجهاز. لذلك قمنا بتشكيل خمسة فرق عمل لتنفيذ توصيات مراجعة النظراء. وحاليا، تقوم الفرق بإعداد خطة العمل.

الدروس المستفادة

ما النصيحة التي يمكن أن أقدمها لمن يخطط أو يفكر بتطبيق مراجعة النظراء؟ إن تنفيذ عملية مراجعة النظراء تتطلب استثمارات كبيرة بالموارد البشرية والمادية. وبما أن مراجعة النظراء ذات طبيعة دولية، فيتوقع إجراء العديد من الترجمات والتفسيرات المطلوبة. ومن الضروري أيضا إبلاغ جميع الموظفين قبل الشروع بالعمل وإعدادهم للعمل وإجراء المناقشات المترتبة على مراجعة النظراء. ومن الضروري أن يكون هناك دعماً من الإدارة العليا في الجهاز الرقابي طوال مراحل التنفيذ وإعداد التقارير لأن النتائج يجب أن تنفذ وفقا للإجراءات واللوائح الإدارية الداخلية.

على الرغم من أن عملية إجراء مراجعة النظراء تتطلب جهداً كبيراً، إلا أن فوائدها وقيمتها تتجاوز الى حد كبير الجهد المبذول. وتؤكد التوصيات ما إذا كانت إدارة الجهاز تسير في الاتجاه الصحيح، بالإضافة إلى تقديم المشورة للإدارة حول سبل تحسين أساليب العمل ليكون أكثر فعالية وأفضل جودة. وبالنظر إلى المكانة الفريدة التي تحتلها أجهزة الرقابة العليا في القطاع العام وظروف التغيرات السريعة والتحديات الجديدة التي نواجهها، تشكل مراجعة النظراء استثمارا مجديا للوقت والموارد.

إذا اخترتم القيام بمراجعة النظراء، نوصي بالاستعانة بالمعيار الدولي ISSAI 5600، حيث يمكنكم الحصول على توجيهات وتعليمات محددة حول كيفية البدء. ويتضمن ملحق الدليل قائمة مراجعة مفيدة حول الأسئلة المحتملة خلال هذه العملية. كما يمكن الاستعانة بالمصادر الأخرى مثل اللجنة الفرعية الثالثة للجنة بناء القدرات. (انظر الموقع الإلكتروني للجنة في cbs.courdescomptes.ma)

أخيرا وليس آخرا، تمكنك مراجعة النظراء من الإجابة على السؤال، من الذي يقوم بالتدقيق على عمل المدقق؟ أعمال التدقيق هي من صميم كل الأنشطة اليومية للجهاز الرقابي. ومن خلال القيام بمراجعة النظراء تطوعياً، تكون قد فتحت المجال لعملك للتقييم والتدقيق الخارجي على أساس معايير التدقيق الدولية. وهذا له أهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي.

الخاتمة

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر ما قلته في بداية هذه المقالة: يتطلب انجاز مهام الجهاز السلوفاكي التحسين المستمر. لذا لم نجري مراجعة النظراء بعزلة. ففي الوقت الحاضر، يتم تنفيذ مشروع تعليمي لمدة 3 سنوات بتمويل من الاتحاد الأوروبي ويتم تنفيذ إدارة الجودة وفقا لنموذج هيكل التقييم العام CAF. كما نقوم أيضا ببناء نظام معلوماتي جديد ، بتمويل من الاتحاد الاوروبي كذلك. لذلك كانت مراجعة النظراء هامة جداً بالنسبة لنا: فقد كنا بحاجة الى ان نعرف أننا نسير في الاتجاه الصحيح وبجودة وفعالية عالية.

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر مرة أخرى لشركاءنا الدوليين – جهاز الرقابة الأعلى في المملكة المتحدة، جهاز الرقابة الأعلى في استونيا ، و جهاز الرقابة الأعلى في بولندا، جهاز الرقابة الأعلى في جمهورية سلوفينيا لتعاونهم معنا ومساعدتنا في مراجعة النظراء.

للحصول على المزيد من المعلومات يرجى الاتصال على جهاز الرقابة الأعلى في سلوفاكيا على info@nku.gov.sk.

مراجعة النظراء لجهاز الرقابة الأعلى في جمهورية سلوفاكيا: ملاحظات أعضاء فريق مراجعة النظراء

بقلم باويل باناس وجاك مازور ، جهاز الرقابة الأعلى في بولندا

تعليق موجز للمحرر

قام ممثلين عن أربع أجهزة رقابية «استونيا وبولندا وسلوفينيا والمملكة المتحدة» بتشكيل فريق مراجعة النظراء لجهاز الرقابة الأعلى في الجمهورية السلوفاكية. في هذه المقالة، يشارك عضوان من الفريق البولندي بملاحظاتهم حول هذه التجربة وما تعلموه من خلالها.

أثناء عمل فريق مراجعة النظراء، ازداد تقدير الفريق لمواضع القوة في جهاز الرقابة الأعلى لجمهورية سلوفاكيا. وأقر الفريق أن الجهاز السلوفاكي منفتح على التغيير وأساليب العمل الحديثة. كما أثنى الفريق على مهنية عمل الجهاز السلوفاكي، وجودة عمليات التدقيق لديه، ومدى تطور منهجية التدقيق في الجهاز، والأهمية المتزايدة التي يوليها الجهاز لأصحاب المصلحة من حيث توفير نتائج التدقيق، والتعاون مع وسائل الإعلام.

أجرى فريق مراجعة النظراء مناقشات طويلة مع عدد من زملائهم في الجهاز السلوفاكي بشأن دور وتكليفات وأداء أجهزتهم. واستنادا إلى خبرتهم في التدقيق ، قام الفريق بوضع توصيات للجهاز السلوفاكي بخصوص التالي:

- تطوير الممارسات الحالية المتعلقة بالأمور الاستراتيجية والتقنية.
- وضع الحوافز لتسوية المشاكل التي كثيرا ما تكون صعبة المعالجة والتي أيضا تواجه الأجهزة الرقابية لفريق مراجعة النظراء.

يقدم هذا المقال بعض ملاحظات أعضاء الجهاز البولندي المشارك في فريق مراجعة النظراء. الهدف من المناقشات التي أجريت بين أعضاء الفريق والجهاز السلوفاكي هو إظهار كيف أن التفاعلات بين أعضاء فريق مراجعة النظراء ومع الجهة الخاضعة للمراجعة توفر المعلومات والأفكار المفيدة لجميع الأطراف المعنية والتي يمكن تطبيقها على مختلف المنظمات والتكليفات، وأساليب العمل في الأجهزة الرقابية. بالنسبة لنا ، كانت مراجعة النظراء بمثابة فرصة كبيرة لمقارنة وإعادة النظر في حلولنا الخاصة في المجالات التالية : الأهداف الاستراتيجية ، مصادر موضوعات التدقيق ، والتنظيم الإقليمي لمكاتب جهازنا ، وتطوير تدقيق الأداء ، وتبسيط تقارير التدقيق ، ووسائل تقييم الأنشطة الرقابية. الأقسام التالية تناقش بعض الأفكار التي اكتسبناها في هذه المجالات من خلال مراجعة النظراء، وتعطي أمثلة لممارسات الأجهزة الرقابية المختلفة لأعضاء الفريق. كما نناقش أيضا الفوائد الإجمالية المترتبة على مراجعة النظراء لهؤلاء المشاركين في عملية المراجعة.

الهدف من عمل الجهاز الرقابي

تبنت العديد من الأجهزة الرقابية وثائق استراتيجية تحدد الاتجاهات والمبادئ الأساسية لأعمالها. وعندما أجرينا مقارنة بين خبرات مختلف الأجهزة الرقابية خلال مراجعة النظراء، لاحظنا أن الهدف العام لعمل الجهاز ليس دائما واضح المعالم. مما لا شك فيه، أن المهمة الأساسية للأجهزة الرقابية هي التدقيق وتقديم التقارير عن المصروفات من المال العام. ففي حين أن في بعض الدول)مثل النمسا وجمهورية التشيك وفرنسا وهولندا ، وإسبانيا(يحدد الدستور الهدف من أعمال الجهاز الرقابي ، بينما في معظم الدول لا تجري الأمور كذلك. على سبيل المثال، فإن دستور بولندا يحدد نطاق التدقيق ولكن لا يحدد الهدف من عمل الجهاز.

ولذلك ، فمن المهم الإجابة على الأسئلة الاستراتيجية حول الهدف الرئيسي لأعمال الجهاز الرقابي: هل هو لتقييم أداء الحكومة ككل أو أداء بعض الهيئات؟

عند اختيار الموضوعات التي يجب أن تخضع للرقابة، يؤخذ بالاعتبار الأهداف الاستراتيجية، وتحليل المخاطر ، والأهمية النسبية والأثر المحتمل أو القيمة المضافة للتدقيق. ومع ذلك، يمكن لمفاهيم المخاطر والأهمية النسبية أن يتم تطويرها لتحسين استخدام موارد الجهاز الرقابي للتدقيق على المجالات ذات الأولوية. هل يجب على الجهاز الرقابي إجراء المزيد من أعمال التدقيق على المستوى الاستراتيجي «على سبيل المثال، السياسات الخاصة بكل قطاع والبرامج الحكومية»؟ تحتوي المواقع الإلكترونية للأجهزة الرقابية لفريق مراجعة النظراء على أمثلة من عمليات التدقيق التي تركز على تقييم المشاكل الأساسية أو جوانب بأكملها. وتشمل عمليات التدقيق على نظام دعم الشركات المملوكة للدولة، والإدارة المالية في الإدارة المركزية، واستقرار النظام المصرفي، وأمن الطاقة، وخصخصة صناعة السفن، وتنفيذ برنامج لمكافحة السرطان.

اقتراحات خارجية حول موضوعات التدقيق

في حين قيام فريق مراجعة النظراء بتحليل الطريقة التي يطور من خلالها الجهاز السلوفاكي عمليات التدقيق لديه، طرأ تساؤل حول ما إذا كان يجب على الأجهزة الرقابية النظر في الاقتراحات غير الرسمية حول مواضيع التدقيق التي يقدمها البرلمان والحكومة وغيرها من هيئات الدولة المركزية والمواطنين. إذ يمكن أن تكون هناك حجة صحيحة على حد سواء لصالح أو ضد ذلك.

في كل عام، يطلب رئيس جهاز الرقابة الأعلى في استونيا من اللجنة البرلمانية المعنية بالحسابات العامة اقتراح مواضيع للتدقيق. إلى حد أنه من الممكن أن يتم تضمين الموضوعات المقترحة في خطة التدقيق، باستثناء الموضوعات التي تم تدقيقها بالفعل والموضوعات ذات الطبيعة السياسية.

في عام 2010، قام جهاز الرقابة الأعلى في سلوفينيا بتدقيق 63 موضوع من ضمنها 24 عملية تدقيق مطلوبة من قبل القانون، و20 عملية تدقيق مرتبطة بموضوعات مختارة على أساس تحليل المخاطر، وما يصل الى 19 عملية تدقيق «ما يقرب من 30 %» مأخوذة من أصل 409 اقتراح تم تلقيهم من هيئات الدولة المختلفة والشركات والجمعيات والمواطنين.

في ربيع كل عام يطلب رئيس الجهاز البولندي «NIK» اقتراحات لمساعدة الجهاز في اختيار الموضوعات. وفي عام 2010، قدمت اللجان البرلمانية 81 اقتراحاً، من ضمنها 15 اقتراح مقدم من رئيس مجلس الشيوخ، وقدم رئيس جمهورية بولندا 6 اقتراحات؛ وقدم رئيس الوزراء 40 اقتراحاً؛ وأمين المظالم قدم 7 اقتراحات. تضمنت خطة التدقيق لعام 2011 معظم الاقتراحات الواردة في موضوعاته للتدقيق البالغة 294 موضوع.

عادة خلال السنة، يقدم المواطنين اقتراحات حول مسائل عديدة للأجهزة الرقابية لتقوم بالتدقيق عليها – مثل حالات يشتبه فيها وجود سوء استغلال للموارد الأساسية، وإجراءات غير واضحة في طرح المناقصات، أو غيرها من القضايا ذات الاهتمام. في حين يمكن أن تجرى عمليات التدقيق الإضافية خصيصا لمعالجة مثل هذه القضايا، إلا أن للجهاز الرقابي الكلمة النهائية حول كيفية إنفاق الموارد.

المكاتب الإقليمية والمركزية

تقوم المكاتب الإقليمية للأجهزة الرقابية بتوظيف جزءا كبيرا من موظفي هذه الأجهزة «في حالة الجهاز البولندي، نحو 50 %». وقد وجد الجهاز البولندي أنه يمكن تعزيز إمكاناته

على المدى الطويل من خلال تعزيز مكاتبه الإقليمية، ولا سيما عن طريق تخصيص جزء من موارده لإدارة عمليات التدقيق الوطنية.

أدوات تدقيق الأداء

لأن معظم الأجهزة الرقابية تقوم فعلا بعمليات تدقيق الأداء، أو ترغب في القيام بها، قام فريق مراجعة النظراء بالنظر في سبل توسيع نطاق عمليات تدقيق الأداء. وقد حددت قائمة مراجعة النظراء: الملحق ISSAI 5600 الذي يحدد التساؤلات حول أي جهاز رقابي يستخدم أنواع مختلفة من الأدوات في تدقيق الأداء ، مثل العمليات القائمة على الدراسات، والدراسات التنظيمية ، ودراسات التأثير والنتائج ، وتحليل التكاليف والمنافع ، ودراسات إدارة الخدمات والجودة. ويتم تقديم وصفا مفصلا لطرق تدقيق الأداء في ISSAI 3000: معايير وأدلة تدقيق الأداء على أساس معايير التدقيق في الإنتوساي والخبرة العملية بالإضافة إلى الملحق ISSAI 3100.

تقارير الأداء المبسطة

لأن اللغات السلوفاكية والبولندية تتشابه إلى حد ما ، فقد كنا قادرين على مراجعة عدد من وثائق التدقيق الأصلية في سلوفاكيا ، الأمر الذي سمح لنا بالنظر في مسألة تبسيط لغة تقارير التدقيق. حيث أظهرت المناقشات التي أجريت مع أعضاء آخرين من فريق مراجعة النظراء أن العديد من الأجهزة الرقابية تواجه المشاكل في هذا المجال. على سبيل المثال، حتى لو كانت تقارير التدقيق موجزة، إلا أن الأسلوب، والشكل يقلل من درجة وضوح محتوياتها، وبالتالي تأثيرها. وبما أن لغة واسلوب تقارير التدقيق يجب أن تكون رسمية بما فيه الكفاية لضمان أن تكون دقيقة ويمكن إثباتها ، فإنه يجب أن تكون التقارير متاحة أيضا للمواطنين. يمكن أن تبدأ تقارير التدقيق بوصف الاستنتاجات الرئيسية للنتائج بهدف تشجيع القارئ على قراءة الوثيقة بأكملها. ومن المفيد أيضا تقديم ملخصات تنفيذية بطريقة خاصة في بداية تقارير التدقيق. كما يمكن تقسيم محتويات التقرير إلى أجزاء وفقا لنوعية النتائج ويقدم باستخدام عناوين مفهومة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز تقارير الأجهزة الرقابية السنوية وتقارير عمليات التدقيق الفردية بتحاليل التوجهات وقوائم لمقارنة النتائج مع بيانات من السنوات السابقة، والاستنتاجات المنهجية التي تمثل وجهات نظر الجهاز الرقابي حول المواضيع الخاضعة للتدقيق.

التقييم الخارجي لأنشطة التدقيق

في العديد من الأجهزة الرقابية، تشمل عملية جودة التدقيق التقييم المستمر الذي يحدث أثناء فترة التدقيق وتقييم للرقابة اللاحقة.

التقييم الخارجي المستمر لأعمال التدقيق هي مسألة مثيرة للجدل بسبب المخاطر التي يشكلها على موضوع استقلالية الجهاز الرقابي الذي لا يمارسه سوى عدد قليل من الأجهزة الرقابية. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، يخضع جهاز الرقابة الأعلى فيه للتدقيق الخارجي منذ عام 2001. وقد اختار رئيس الجهاز هذا النوع من التقييم للتحقق من جودة أعمال الجهاز استنادا إلى المعايير المعتمدة. كما أن هناك أيضا تقييم خارجي على جودة التدقيق في جهاز الرقابة الأعلى في استونيا. في هذه الحالات، تختار الشركة المخولة بالتقييم الخارجي «عادة ما تكون شركة تدقيق دولية» القيام بمراجعة عدة عمليات تدقيق تختارها من ضمن العينات الإحصائية.

أعضاء فريق مراجعة النظراء «من اليسار إلى اليمين» باول باناس وجاسيك مازور «جهاز بولندا»، فرانك غروغان «جهاز المملكة المتحدة»، تونيس سار «جهاز استونيا»، وموجكا بلاننغسيك وألينكا زيدار «جهاز سلوفينيا». غير موجودة بالصورة : نينا فورمان «جهاز سلوفينيا».

الفوائد المترتبة على مراجعة النظراء

تقدم مراجعة النظراء فرصة فريدة للنظر في المبادئ الأساسية وأهداف عمل الجهاز الرقابي ومقارنتها مع تجربة الأجهزة الرقابية الأخرى. لذا، فإن مراجعات النظراء تكسب الأجهزة الرقابية الخبرات القيمة سواء الجهاز الذي يقوم بالمراجعة أو الجهاز الخاضع لمراجعة النظراء لأنها عملية تسعى إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه كليهما. ووجدنا الكثير من التشابه بين التحديات التي تواجه الأجهزة البولندية والسلوفاكية ، ونتيجة لذلك، فقد تعلمنا الكثير من بعضنا البعض. الأجهزة البولندية والسلوفاكية مثلها مثل معظم الأجهزة الرقابية في العالم تواجه تحديا رئيسيا في الحصول على النتائج والتوصيات الهامة والتواصل بشكل فعال مع متابعيها، ومن بينهم المواطنين الذين يعدون الأكثر أهمية. فالمناقشات أعطتنا فرصة كبيرة لمقارنة وإعادة التفكير في حلولنا لمواجهة هذه التحديات في المجالات الأخرى المذكورة في هذا المقال.

ساعدت المناقشات التي جرت خلال عملية مراجعة النظراء أيضا في التعرف على نقاط القوة لدينا في الجهاز: العديد من عمليات تدقيق الأداء والتواصل الفعال مع المواطنين من خلال موقعنا على شبكة الانترنت. وفي الوقت نفسه، تعلمنا من جهاز الرقابة الأعلى للجمهورية السلوفاكية الانفتاح على تجارب الآخرين، والسعي لاستخدام الحلول التقنية الجديدة، وتقديم تقارير تدقيق موجزة للمواطنين.

وهناك فوائد أخرى تعود على منظمة الأنتوساي ككل تتعلق بتطبيق تجربتنا مع المعايير الدولية للتدقيق لمنظمة الأنتوساي ISSAI 5600: دليل مراجعة النظراء وقائمته المرجعية الجاهزة للاستخدام. ووجدنا أنه من المفيد استخدام القائمة للفرز السريع لجميع المسائل الهامة. بعد مراجعة النظراء، أصبحنا قادرين على تقديم ملاحظاتنا بالإضافة إلى المشاكل التي واجهتنا عند تطبيق المعايير ومقترحاتنا لإدخال التحسينات على اللجنة الفرعية الثالثة التابعة للجنة بناء القدرات. وكانت هذه أول فرصة لنا لإبداء الرأي منذ أن تم اعتماد معيار ISSAI 5600 خلال مؤتمر الأنكوساي العشرون في نوفمبر 2010.

للحصول على المزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال على كاتبي المقال:

Pawel.Banas@nik.gov.pl, jacek.Mazur@nik.gov.pl

إلقاء الضوء على المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAIs

كتب بروس روبرستن – من مكتب مراجع و مدقق عام نيوزيلاندا و سارة لنهام – من رابطة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا PASAI .

ما سبب الحاجة إلى التوافق؟

أخذت رابطة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا PASAI خطوات مهمة نحو تبني العمل بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI خلال برنامج عملها وذلك اثناء المؤتمر المنعقد في أغسطس 2011 في تونجا، تحت عنوان مبادرة التدقيق الإقليمية للمحيط الهادي PRAI. وقد قامت سارة لنهام، مساعدة الأمين العام في رابطة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا وبنجاح على زيادة وعي المشاركين بمبادئ المؤتمر من خلال استعراض قائمة المراجعة والتي ترتكز على المستوى الثاني لأطار عمل لمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا كشرط أساسي لعمل أجهزة الرقابة العليا.

وتمكن قائمة المراجعة هذه أجهزة الرقابية العليا من مقارنة وضعها الحالي حول مدى توافقها مع الشروط الأساسية المحددة في المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، وتتوفر هذه القائمة على الأنترنت:
www.pasai.org/site/pasai/issai/ISSAI%20self-assessment%20checklist.pdf

وتواجه العديد من اجهزة الرقابة العليا تحديات دستورية وتنظيمية للتوافق مع الشروط الأساسية للمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. وفي أثناء ورش عمل أحد المؤتمرات، قام وفد رابطة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا بتقييم ذاتي للمقارنة مع قائمة المراجعة وذلك كخطوة أولى نحو العمل مع المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. وتضمنت مخرجات ورشة العمل التحديات المشتركة التي تواجه أجهزة الرقابة العليا للتوافق مع كل الشروط الأساسية وايضا تللك التي يواجهها مدققي العموم عند وضعهم للاستراتيجيات التي تنقل اجهزتهم تجاه الاذعان الفعال لأطار عمل المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI.

و تتلاءم مبادرة الرقابة الاقليمية للمحيط الهادي PRAI وانشطتها مع اطر عمل المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا. و يدرك مدققي العموم ان تطبيق هذه المعايير الدولية يتضمن دمج عملهم المشرع ذاتيا مع المشاركة في PRAI.

ويتضمن PRAI أيضا على برنامج مشترك مهم حول بناء القدرات و الذي من خلاله سيتم إصدار أدلة على أساس تعاون إقليمي لاستخدامها في البرنامج الموضوع لتطوير العاملين في رابطة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا. وقد قرب الانتهاء من مجموعة الأدلة وهي تتضمن أدلة حول منهجية تدقيق الأداء و التدقيق المالي وأدلة حول إعداد التقارير وضمان الجودة ودليل للموارد البشرية. ولقد أقر المؤتمر ان هذه الكتيبات سيتم مراجعتها بحيث تتضمن المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ذات الصلة. وسيتم توفير هذه الأدلة على أقراص مدمجة CDs وكذلك على الموقع الإلكتروني لرابطة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا: www.pasai.org.

وعلى الرغم من التحديات، التي يعتبر التمويل أحدها، التي تواجه أعضاء رابطة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا إلا أنهم عاكفين على تطبيق المعايير الدولية بكفاءة على ممارساتهم، والسعي إلى تجاوز مرحلة الصياغة إلى اتخاذ إجراءات العمل.

للمزيد من المعلومات حول قائمة الاختيار، الرجاء الاتصال بسارة لنهام على: lineham@oag.govt.nz
لأية معلومات إضافية حول المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا، قم بزيارة: www.issai.org

آخر المستجدات في تعاون المانحين مع الأنتوساي

الدعوة العالمية لتقديم المقترحات لدعم تنمية القدرة

أمانة تعاون المانحين مع الأنتوساي

في يوليو 2011، استضاف البنك الدولي الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية لمانحي – الأنتوساي في العاصمة واشنطن. وأسفر الاجتماع عن عدة اتفاقيات هامة تشمل إنشاء بنك معلومات شامل للمشاريع الحالية مصمم لتعزيز الأجهزة الرقابية العليا، ولتشكيل فرقة عمل لتمضي في تأسيس صندوق مشترك لتنمية قدرة الأجهزة والذي غالبا ما ستتم إدارته من قبل البنك الدولي. بالإضافة لإصدار دعوة عالمية لتقديم المقترحات حول تطوير قدرة الأجهزة. وهدف الدعوة من تقديم الاقتراحات هو دعم مبادرات تطوير قدرات الأجهزة عبر مجتمع الأنتوساي والتي تحتاج دعما ماليا أو نوعيا أو دعم النظراء، أو غيرها من صور الدعم. ومهمة أمانة جمعية المانحين هي تسهيل التعاون مع أمانة الأنتوساي الاقليمية و الفرعية.

عرض أسباب الدعوة العالمية لتقديم الاقتراحات

حدد تقييم الوضع للجهاز الرقابي في 2010 الحاجة الهامة لدعم بناء القدرة بين الأجهزة الرقابية، وبالأخص في الدول النامية. ومع ادراك هذه الاحتياجات، قررت اللجنة التوجيهية لمانحي الأنتوساي إصدار دعوة لتقديم مقترحات تحافظ على نشاط هذه اللجنة وتزيد من التنسيق فيما بين أجهزة الرقابة العليا ومن مستويات الدعم لها. إن الدعوة لتقديم المقترحات لا تهدف لأن تحل محل اجراءات الدعم الحالية، ويجب على المقدمين لهذه الاقتراحات اعتبارها وسائل اضافية للدعم.

اجراءات تقديم المقترحات و المواعيد النهائية

في أغسطس 2011، قامت منظمات الأنتوساي الاقليمية بإصدار دعوات لمجتمع الأجهزة الرقابية للاستجابة للدعوة لتقديم المقترحات. وتعتبر كل من الأجهزة الرقابية في الدول النامية ومنظمات الأنتوساي الاقليمية والفرعية، ولجان الأنتوساي، واللجان الفرعية، وفرق العمل جميعها مؤهلة لذلك ومرحب بتقديماتها. ويجب تسليم المقترحات النهائية الكترونيا إلى أمانة جمعية مانحي الأنتوساي مباشرة أو من خلال الأمانة العامة الاقليمية والفرعية للأنتوساي بحلول 14 نوفمبر 2011.

وقد تم أعداد نموذج للمتقدمين مع دليل مستخدم يتصل ب، ويتضمن إطار عمل إرشادي «مثل توضيح لسلسة نتائج لبرنامج شامل لتطوير قدرة الجهاز يحتوي على أمثلة للمدخلات والنشاطات والمخرجات والنتائج والآثار» وتطبيقات على النموذج. ويمكن الدخول على ما سبق ذكره على الموقع الالكتروني: www.idi.no، أو من خلال أمانات الأنتوساي الإقليمية.

ويمكن تقديم التطبيقات باللغات الرسمية الخمسة للأنتوساي بالإضافة للبرتغالية.
وسوف تفحص الأمانة اكتمال جميع المقترحات النهائية المستلمة ومن ثم تراجعهم مقابل أمور أساسية. وسيتم ارسال المقترحات المنتهية لمقدمي الدعم المحتملين مع مراجعة الأمانة لهذه المقترحات.
بالإضافة لأعضاء اللجنة التوجيهية[1] قد يشتمل مقدمي الدعم المحتملين على مانحين آخرين والأجهزة الرقابية المشاركة في دعم تنمية قدرات الجهاز الرقابي. وسوف تقرر الأجهزة الفردية والمانحين ما الذي سيتم تقديمه من الدعم المالي أو النوعي، أو النظراء لكل عملية تطبيق. وستتم إدارة البرامج طبقا للسياسيات والاجراءات التي يتفق عليها مقدمي الدعم وطالبيه. وستكون الأمانة مسئولة عن التنسيق والتواصل الفعال بين طالبي ومقدمي الدعم المحتملين وسوف تقوم بإعداد التقرير عن سير العمل ليقدم في اجتماع اللجنة التوجيهية للمانحين – في الأنتوساي والذي سيعقد في جيبور، الهند خلال الفترة من 23–25 فبراير 2012.
وتتوقع اللجنة التوجيهية من الدعوة العالمية لتقديم المقترحات أن تكون من ضمن الوسائل الهامة للتوافق بين الأجهزة المحتاجة لدعم تنمية القدرة مع المانحين أو الأجهزة المقدمة للدعم. ولكن نظرا للطلب الكبير على دعم تنمية القدرة ومحدودية التمويل وغيرها من أساليب الدعم، لا يوجد ضمان بتمويل المقترحات المستلمة.
للحصول على المزيد من المعلومات عن الدعوة العالمية لتقديم المقترحات، الرجاء الاتصال بأمانة تعاون المانحين مع الأنتوساي على الموقع الالكتروني: idi@idi.no.

[1] تتم رئاسة اللجنة التوجيهية بواسطة الرؤساء المشتركين ونواب الرؤساء من الأنتوساي والمجتمعات المانحة. ويعتبر الجهاز السعودي رئيسا وجهاز الولايات المتحدة الامريكية نائب الرئيس للأنتوساي. ويعتبر البنك الدولي رئيسا وإدارة المملكة المتحدة للتطوير الدولي نائب الرئيس للمانحين. وتعمل مبادرة الانتوساي للتنمية بمثابة أمانة لجمعية مانحي الأنتوساي.

داخل

INTOSAI

ندوة الأمم المتحدة / الأنتوساي

تم عقد الندوة الحادية والعشرون للأمم المتحدة / الأنتوساي، بتنظيم مشترك من قبل الأمانة العامة لمنظمة الأنتوساي والأمم المتحدة «UN»، في فيينا، النمسا، من 13 حتى 15 يوليو 2011. وركزت الندوة على الممارسات الفعالة للتعاون بين أجهزة الرقابة العليا والمواطنين لتعزيز المساءلة العامة.

حضر حوالي 140 ممثلا من 66 جهاز رقابي، بالإضافة إلى ممثلين عن مختلف المنظمات الدولية، بما في ذلك الامم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، والشراكة الدولية بالميزانية، ومنظمة التنمية الألمانية.

للمرة الأولى في تاريخ الندوة، يشارك الأمين العام المساعد للأمم المتحدة في هذا الحدث. التقى شا زوكانغ، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع المشاركين في الندوة ونقل لهم ملاحظاته. كما حضر السيد كارمان لابوينت، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، بصفة مراقب.

افتتح د. جوزيف موسر، الأمين العام لمنظمة الأنتوساي ورئيس جهاز الرقابة الأعلى في النمسا، الندوة ورحب بالمشاركين. وقد غطت جلسات الندوة ثلاثة محاور: «1» التواصل بين أجهزة الرقابة العليا والمواطنين، «2» أشكال مشاركة المواطنين في التدقيق الحكومي، «3» القيم والفوائد المترتبة على التعاون بين المجالس النيابية، وأجهزة الرقابة العليا والمواطنين. وقد ترأس السيد أسامة جعفر فقيه ، رئيس ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية، الموضوع الأول، كما ترأس ممثل الامم المتحدة الموضوع الثاني، وترأس الموضوع الثالث، تيرينس نومبيمبي، رئيس مجلس مديري الأنتوساي ورئيس جهاز الرقابة الأعلى لجنوب افريقيا.

تم تقديم 26 عرض تقديمي خلال الندوة من قبل ممثلي أجهزة الرقابة العليا، فضلا عن ممثلين عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية «UN DESA»، ولجنة خبراء الأمم المتحدة للإدارة العامة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ساهمت هذه الندوة في تنفيذ الأولويات الاستراتيجية التالية في الخطة الاستراتيجية للأنتوساي 2011–2016:

- المساعدة في ضمان استقلالية أجهزة الرقابة العليا.
- تعزيز بناء القدرات في أجهزة الرقابة العليا.
- إظهار قيمة وفائدة أجهزة الرقابة العليا.
- تأييد مكافحة الفساد.
- تعزيز االتواصل في الأنتوساي.

عكست الندوة التعاون والشراكة المستمرة بين الأنتوساي والأمم المتحدة. وفي الجلسة الختامية، قدم المشاركون في الندوة عددا من التوصيات لتعزيز المساءلة العامة من خلال التعاون بين أجهزة الرقابة العليا والمواطنين. وشملت التوصيات ما يلي:

- مواصلة الجهود الرامية إلى اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن دعم المبادئ المنصوص عليها في اعلانات ليما والمكسيك والاعتراف بعمل منظمة الأنتوساي.

• تطبيق إطار عمل الأنتوساي الذي يقضي بالتواصل وزيادة التعريف بقيمة وفوائد أجهزة الرقابة العليا لتعزيز مصداقية الأجهزة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين

• زيادة التعريف بعمل ودور أجهزة الرقابة العليا وقيمها المضافة من خلال التغطية الإعلامية المستمرة، وإقامة الحملات العامة، واستخدام وسائل الاعلام الاجتماعية، وغيرها من أنشطة التوعية الأخرى وذلك باللغات المحلية قدر الإمكان.

• وضع وتنفيذ استراتيجيات للعلاقات العامة والاتصالات بهدف التواصل المتميز بالنشاط والدقة والشفافية مع وسائل الإعلام.

• دعم نظم واجراءات الشفافية في الميزانية العامة التي من شأنها توعية المواطنين حول عملية الميزانية بأكملها، بما في ذلك تعديل وتنفيذ الميزانية.

• تعزيز مشاركة المواطنين من خلال وضع آليات لتلقي ومراقبة الشكاوى الخاصة بعدم الالتزام وسوء الاستغلال، وكذلك اقتراحات لتحسين الادارة العامة.

• الالتزام بالمشاركة في قمة ريو «Rio Plus» العشرين بشأن تغير المناخ والتي ستقام في يونيو 2012، بناء على دعوة من الأمم المتحدة، ومن خلال آليات مناسبة للأنتوساي.

• وضع جدول أعمال مشترك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة لبناء القدرات في جميع الدول، بما في ذلك الشراكة بين الدول المتقدمة والنامية والتي تهدف إلى تحسين عملية التدقيق، والشفافية، والقضاء على الفساد.

• المساهمة الفعالة في منع الفساد وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

• تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة الرقابية لتعزيز كفاءة وفعالية التواصل مع المواطنين.

• تطوير توجيهات الأنتوساي بشأن التعاون مع المواطنين من خلال برنامج عمل فريق الأنتوساي المعني بقيم وفوائد أجهزة الرقابة العليا لمعالجة الفرص والمخاطر المرتبطة بالتواصل مع المواطنين.

تتوفر المجموعة الكاملة من الاستنتاجات والتوصيات على العنوان التالي:
www.intosai.org/blueline/upload/18conclusions200711e.pdf

لجنة المعايير المهنية

عقدت لجنة المعايير المهنية اجتماعها الثامن في ويلينغتون، نيوزيلندا، من تاريخ 22 إلى 24 يونيو 2011. وخلال الاجتماع ، ناقشت الوفود المشاركة المبادرات ذات الصلة برفع الوعي بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا «ISSAI»، وتنفيذ مشروع التوافق مع معايير ISSAI ، والمحافظة على معايير ISSAI وتوجيهات الأنتوساي بشأن الحوكمة الرشيدة «INTOSAI GOV».

المشاركون في اجتماع اللجنة التوجيهية التابعة للجنة المعايير المهنية PSC، يونيو ٢٠١١ في نيوزيلندا.

رفع التوعية بمعايير ISSAI

قدم وفدا البحرين وبولندا عروضا حول تجاربهم مع زيادة الوعي في منظمتي الأرابوساي واليوروساي، على التوالي. وتلت العروض عمليات واسعة النطاق من تبادل المعرفة بخصوص أنشطة زيادة التوعية بمعايير ISSAI. ورحبت الوفود المشاركة بالأخبار حول مختلف المبادرات والانجازات التي تمت حتى الآن. كما أكدوا على ضرورة الإسراع في التنفيذ، والتركيز على جميع المستويات الأربعة لإطار معايير ISSAI. وكان هناك تشجيع لأمانة لجنة المعايير المهنية على جمع المعلومات في الموقع الإلكتروني للجنة بحيث يتم استخدامها في تطبيق معايير ISSAI ودعم تبادل المعارف. وقد حثت الأمانة العامة على تلقي المزيد من المعلومات حول تجارب الأجهزة الرقابية الأعضاء ذات الصلة بتطبيق واستخدام معايير ISSAI على أن ترسل المعلومات ذات الصلة بشأن هذه المواضيع للجنة المعايير المهنية على العنوان التالي: psc@rigsrevisionen.dk.

سيقوم فريق العمل المعني بمعايير ISSAI بمتابعة أنشطة الأنتوساي التي تم تخطيطها مسبقاً، والأنشطة الإقليمية ، واغتنام هذه الفرص لتعزيز إطار عمل معايير ISSAI. وترغب لجنة المعايير المهنية في توظيف استراتيجية يتم تصميمها بناء على الطلب وتكون عاملا مساعدا في المشاركة النشطة في أعمال التوعية التي ينوي أعضاء الأنتوساي تنظيمها. في هذا الخصوص، قام فريق العمل بوضع مجموعة من العروض التقديمية حول معايير ISSAI والتي يمكن للأجهزة الرقابية استخدامها. ويمكن الاطلاع على العروض التقديمية على الموقع الإلكتروني للجنة المعايير المهنية. جميع المواد متوفرة باللغة الإنجليزية وبعضها متوفر أيضا بلغات الأنتوساي الرسمية الأخرى.

مشروع التوافق مع معايير ISSAI

أكدت الوفود على الأهمية القصوى لمشروع التوافق مع معايير ISSAI الذي تم اعتماده خلال مؤتمر الأنكوساي العشرون الذي عقد في جوهانسبرغ، دعما للتطبيق الناجح لمعايير ISSAI بين أعضاء الأنتوساي. الهدف العام للمشروع هو مراجعة نص المعايير من 100 إلى 400 من معايير ISSAI، والمبادئ الأساسية للتدقيق، وتطوير معايير ISSAI إلى مجموعة

من المعايير تكون أكثر تماسكا. وهدف اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية هو أن المبادئ الأساسية المنقحة للتدقيق يجب أن توفر نظرة عامة أفضل لكامل مجموعة معايير ISSAI، بما في ذلك أدلة التطبيق على تدقيق الأداء، والتدقيق المالي، وتدقيق الإذعان (معايير ISSAI من 100 إلى 400). بالإضافة إلى دعم أسرة الأنتوساي بأكملها للمبادئ الأساسية المنقحة للتدقيق والذي يعد أمر ضروري لنجاح المشروع ، وسيتم توظيف وسائل الاتصال المختلفة «بما في ذلك الموقع الإلكتروني لمعايير ISSAI» لإبلاغ أعضاء الأنتوساي بما يستجد من تطورات على المشروع.

المحافظة على معايير ISSAI والحوكمة الرشيدة للأنتوساي INTOSAI GOVs

في نوفمبر 2010، أيد مؤتمر الأنكوساي جدول أعمال المعايير المهنية للأنتوساي، والذي يحدد ، من بين أمور أخرى، المسؤوليات الخاصة بالحفاظ على معايير ISSAI وتوجيهات الأنتوساي بخصوص الحوكمة الرشيدة INTOSAI GOVs. وناقش مندوبو اللجنة التوجيهية تنفيذ هذه المتطلبات واتفقوا على أن اللجان الفرعية ذات الصلة يجب أن تتخذ قرار بشأن تكرار عملية المراجعة والإعلان عنها على www.issai.org قبل نوفمبر 2011.
ويمكن الاطلاع على جميع التقارير والمواد على موقع لجنة المعايير المهنية «www.psc - intosai.org» تحت عنوان «PSC SC».

لجنة بناء القدرات

اللجنة الفرعية الأولى: تكوين صلات أقوى مع الأقاليم

برئاسة السيد الدكتور أحمد الميداوي، تقوم لجنة بناء القدرات «CBC» بتعزيز علاقاتها مع أقاليم الأنتوساي. فخلال السنوات القليلة المقبلة، سيكون أحد الأنشطة الرئيسية للجنة بناء القدرات هي المساعدة على الدعم والتعزيز الإقليمي لأنشطة بناء القدرات. للبدء في هذه العملية ، تم دعوة جميع الأقاليم للمشاركة في اجتماع اللجنة الفرعية الأولى التابعة للجنة بناء القدرات الذي سيعقد في يونيو 2011 تحت عنوان «تعزيز زيادة أنشطة بناء القدرات بين أعضاء الأنتوساي» في مكتب المملكة المتحدة الوطني للتدقيق في لندن. قدمت الوفود الإقليمية عروضا تقديمية أوضحت فيها الوسائل التي تدعم فيها أقاليمها بناء القدرات ، والأنشطة التي يتم التخطيط لها، وأهم التحديات التي تواجهها. والأقاليم التي لم تتمكن من الحضور أرسلت العروض التقديمية للمشاركة في المناقشات.
وأكدت هذه العروض على حيوية الأقاليم ومدى ابتكاراتها في مجال تصميم وتنفيذ أنشطة بناء القدرات. وتعقد معظم الأقاليم دورات تدريبية في التدقيق موجهة للشركات وكبار المديرين، وكذلك تطوير عمليات التدقيق الإقليمية. وقد شملت الابتكارات ما يلي:

- التحديثات التقنية السنوية للمشاركة بأحدث التطورات في معايير وممارسات التدقيق.

• تقديم جوائز تقديرية للبحوث المبتكرة والأنشطة التحليلية في مجال التدقيق.

• استخدام وسائل مختلفة في التدريب، على سبيل المثال، التعلم الالكتروني بالإضافة الى عقد الاجتماعات.

• بدء عمليات التدقيق المشترك أو الموازي في أجهزة الرقابة العليا بحيث يمكن أن تعمل الأجهزة معا في مجالات مشتركة للتدقيق.

كما كشفت العروض التقديمية أيضا عن فرص للحصول على أكبر قدر من الاستفادة من هذا العمل وتحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة، وهو أمر عزيز على قلوبنا بصفتنا مدققين! وقد قامت العديد من الأقاليم بعمل أدلة ضمان الجودة وعقد الدورات التدريبية، ولكن القليل من خارج كل إقليم يعرف هذه التطورات وكيفية الاستفادة منها. في المستقبل، قد يكون من الممكن زيادة عمليات المشاركة بالموارد وخفض التكاليف والازدواجية من خلال اشتراك العديد من الأقاليم عند وضع البرامج أو المواد الجديدة.

اتضح لنا أن بعض الأقاليم كانت أقدر من غيرها في الحصول على الموارد اللازمة لبناء نظم الدعم لديهم وتوظيف المزيد من العاملين في المنطقة. وهناك فرص للمشاركة بالدروس المستفادة في مجال تأمين وإدارة الموارد الإقليمية وكفاءة تشغيل برامج بناء القدرات الإقليمية. أيضا، يمكن تحسين المواقع الإلكترونية لبناء القدرات الإقليمية من خلال تحديد ونشر وتطبيق أفضل الممارسات. وقد سلط الاجتماع الضوء أيضا على قضايا خاصة بإمكانية الحصول على الخبرات المرغوب بها، والصعوبات الناتجة عن الاتصال عن بعد والاختلافات اللغوية، وعدم وجود متابعة وتقييم لأنشطة التدريب وبناء القدرات.

من خلال المناقشات التي تلت الاجتماع، أضافت اللجنة الفرعية ما يلي لخطة عملها للفترة حتى موعد مؤتمر الأنكوساي الحادي والعشرين الذي سيعقد في الصين في عام 2013:

• تعزيز قدرات الأمانات الإقليمية من خلال مساعدتها على جذب الأموال ، والوصول إلى أعمال الأقاليم الأخرى، وتحسين التخطيط ، وتطوير المواقع الإلكترونية بشكل أفضل.

• تعزيز دور لجنة بناء القدرات كوسيط لتنمية القدرات عن طريق وضع ترتيبات أفضل لإدارة المعارف وتبادل المعلومات، مما يساعد على تجنب الازدواجية غير الضرورية، وتعزيز الموقع الإلكتروني للجنة بناء القدرات للتأكد من أنه يوفر سهولة الوصول إلى المواقع الأخرى ذات الصلة، خاصة ضمن الأقاليم.

• استخدام لجنة بناء القدرات الفرعية كساحة للاجتماعات / التبادلات بين أقاليم الأنتوساي، على سبيل المثال، للتشاور بشأن وثائق وأدلة صادرة أو ستصدر من قبل أقاليم الأنتوساي.

• تشجيع استخدام وسائل تدريبية أكثر ابتكارية وفعالة من حيث التكلفة، وقائمة على أساس مبادرة الأنتوساي للتنمية بخصوص التعلم الإلكتروني.

كان الاجتماع بمثابة خطوة هامة في العمل على إيجاد سبل جديدة تمكن الأنتوساي

والأقاليم بالعمل معا على نحو أفضل. وأبدى المشاركون رغبتهم باستمرار الجهود المبذولة للتعاون من خلال اجتماعات اللجنة الفرعية في المستقبل. وقد عرض جهاز الرقابة الأعلى في اليابان استضافة الاجتماع المقبل للجنة الفرعية الأولى في طوكيو، من 14 إلى 15 يونيو 2012.

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالعنوان التالي:
iain.johnston @ nao.gsi.gov.uk

اللجنة الفرعية الثانية:
الاجتماع السنوي المنعقد في بيرو

تم عقد الاجتماع السنوي الثالث للجنة الفرعية للجنة بناء القدرات لتطوير الخدمات الاستشارية والاستشارات في ليما ، بيرو خلال الفترة من 31 أغسطس إلى 1 سبتمبر 2011. وخلال الاجتماع، لخص الجهاز الرقابي المغربي نشاطات اللجان الفرعية الثلاثة للجنة بناء القدرات المذكورة طبقا لخطة الأنتوساي الاستراتيجية وألقى الضوء على أهمية عملها. علاوة على ذلك، قدم كل من جهازي بيرو وباكستان تقارير بتقدم سير العمل في نشاطات اللجنة الفرعية الثانية. وقدم الجهاز الألماني تقرير نهائي عن الأدلة الإرشادية المعيارية حول عمليات التدقيق المشتركة. وناقش كل من الجهاز الباكستاني والمغربي وجهاز بيرو الاستراتيجيات الخاصة بتنفيذ الأشكال الثلاثة للأنشطة التي تشكل عمل اللجان الفرعية: وضع وتعزيز قاعدة بيانات من الخبراء، التدقيقات المنسقة والمشتركة أو المتوازية، وبرامج التدريب ،والزائرين.

وقدم جهاز بيرو رئيس اللجنة الفرعية الثانية أوراق العمل حول وضع قاعدة بيانات من خبراء الأنتوساي .ووافق أعضاء اللجنة الفرعية على نشر هذه الأداة الهامة داخل الأنتوساي ونشر قاعدة البيانات التي تضم الخبراء في عمليات التدقيق الحكومي . لذلك ، يتم تشجيع أعضاء مجتمع الأنتوساي على الاتصال باللجنة الفرعية على العنوان الالكتروني:

cooperation@contraloria.gob.pe لطلب اسم المستخدم وكلمة السر بحيث يتمكنون من تسجيل خبرائهم في قاعدة البيانات. ويمكن لمستخدمي قاعدة البيانات الحاليين التسجيل والبحث عن الخبراء على الموقع الالكتروني:

/https://apps.contraloria.gob.pelintosai

وعرض الجهاز الباكستاني إدراج بنود جديدة في الأدلة الإرشادية للبرامج التدريبية واعداد مقترح يوضح اتفاق معياري لهذه البرامج.

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى العنوان الالكتروني التالي:
cooperation@contraloria.gob.pe

مجموعة العمل حول الدين العام

تحتفل مجموعة عمل الأنتوساي حول الدين العام «WGPD» بذكرى انشاؤها العشرون في 2011. ومنذ تأسيسها في 1991، قامت هذه المجموعة بأبحاث متخصصة واصدرت ونشرت أدلة إرشادية ومنتجات أخرى لتشجيع الاعداد السليم للتقارير والتدقيق والإدارة المناسبة للدين العام.

واستضاف مكتب التدقيق الوطني الليتواني NAO والذي يعتبر عضو في مجموعة عمل الأنتوساي للدين العام منذ 1996 اجتماع هذه السنة والذي تم خلال حدوث الأزمة المالية الحالية التي جعلت الدين العام «وبالأخص نموه السريع وتأثيره على الاستقرار المالي العام» موضوعا ذو أهمية رئيسية للعديد من الدول. لقد أثار الدين العام الكثير من التحديات الغير متوقعة للحكومات بالإضافة لأجهزتها الرقابية.

وضمن هذا السياق، قدمت مدقق عام الجهاز الليتواني السيدة جيدي سيفيدين الملاحظات التالية خلال الكلمة الافتتاحية لاجتماع مجموعة عمل الأنتوساي للدين العام: «يتطلب مثل هذا الأمر أن تضاعف الأجهزة الرقابية من جهودها للمساعدة في تقديم المساءلة لحكوماتها للتأكد من شفافية الاقتراض، والبحث عن أساليب أكثر فعالية لإدارة الدين. ومجموعة عمل الأنتوساي للدين العام WGPD هي مصممة بشكل فريد لدعم اجهزة الرقابة العليا التي تواجه حاليا مواضيع الدين العام الناشئة، وإنني أؤمن أن المجموعة سوف تولي عناية خاصة بمواضيع وتحديات إدارة الدين الجديدة الناشئة عن الاضطرابات المالية الأخيرة».

وتعتبر نشاطات مجموعة عمل الأنتوساي للدين العام WGPD جزء من الهدف الثالث للجنة الأنتوساي لتبادل المعرفة وتشمل حاليا ستة مواضيع رئيسية تتنوع ما بين أثر الأزمة المالية على الدين العام و الدين الطارئ وأنظمة المعلومات المتعلقة بإدارة الدين العام. ومنذ 2002، عملت WGPD جنبا إلى جنب مع مبادرة الأنتوساي للتنمية للمساعدة في انتاج برامج بناء القدرات لإدارة الدين العام. وهذه المجموعة تدعم أيضا عمل لجنة المعايير المهنية في وضع المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا ISSAI ومن ثم، تنسق WGPD منتجاتها الرسمية وفقا لمعايير ISSAI الجديدة، وتحدد أيهما يجب تعديله أو تقليصه أو الإبقاء عليه.

واعتباراً من يوليو 2011، أصبح أعضاء مجموعة عمل الأنتوساي للدين العام هم المكسيك «رئيس» الأرجنتين، النمسا، البرازيل، بلغاريا، كندا، تشيلي، مصر، فيجي، فنلندة، الجابون، اندونيسيا، الأردن، كوريا، ليتوانيا، مولدوفا، البرتغال، الاتحاد الروسي، السويد، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن، وزامبيا.

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي:
www.wgpd.org.mx أو البريد الالكتروني لمجموعة عمل الأنتوساي للدين العام:
secretariat@wgpd.org.mx

مجموعة العمل لمكافحة الفساد وغسيل الأموال

عقدت مجموعة العمل لمكافحة الفساد وغسيل الأموال والتي يترأسها الجهاز المصري حلقة دراسية عالمية في 12 سبتمبر 2011 في براغ، الجمهورية التشيكية. وشملت الحلقة جلسات حول التوجهات والأساليب والنجاحات في عمليات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والمسائلة في الإدارة العامة ووضع أجهزة الرقابة العليا وصلاحياتها في مكافحة الفساد، بالإضافة للمخاطر والمقترحات لوضع مقاييس ضد الفساد. وتم في هذه الجلسات عروض تقديمية من خبراء حكوميين وأجهزة رقابية ومنظمات عالمية ضد الفساد.

وبعد الحلقة، عقدت مجموعة العمل اجتماعها الخامس في 13 و 14 سبتمبر.و خلال الاجتماع، ناقشت المجموعة تقدمها في خطة العمل الجديدة لعام 2011–2013 والتي تمت الموافقة عليها في مؤتمر الأنكوساي العشرون. وناقشت المجموعة الجهود المشتركة بين أجهزة الرقابة العليا لإعداد الأدلة الإرشادية لدعم الجهود الخاصة بكشف ومكافحة غسيل الأموال والفساد.

وناقشت المجموعة أيضا تنفيذ التالي:

- مراجعة قنوات الاتصال والتعاون مع شركاء دوليين رئيسيين تحددهم مجموعة نزاهة السوق المالية للبنك الدولي.
- التعاون مع مجموعة عمل الأنتوساي للتدقيق البيئي لوضع دليل إرشادي حول الفساد والاحتيال في التدقيق البيئي.
- وضع قاعدة بيانات لأفضل ممارسات جهاز الرقابة الأعلى والخبرة في مكافحة الفساد وغسيل الأموال.
- نشر وثيقة الجهاز الروسي للأدلة الإرشادية والمبادئ لأجهزة الرقابة العليا وترجمتها إلى لغات الأنتوساي الخمسة الرسمية.
- نشر الكتاب الأول لمجموعة العمل 2007–2010 باللغة العربية على موقعها الالكتروني.

للحصول على المزيد من المعلومات ، يرجي التواصل مع مجموعة العمل على العناوين التالية:

البريد الالكتروني:wgfacml@cao.gov.eg

الموقع الالكتروني:www.wgfacml.cao.gov.eg

انعقاد الجمعية العامة للأفروساي في الجابون

عقدت المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا «الأفروساي» جمعيتها العمومية الثانية عشر في ليبرفيل، الجابون خلال الفترة 18–23 يوليو 2011 باستضافة رئيس محكمة تدقيق الجابون جيلبرت نجولاكيا، وقد شارك في الاجتماع وفود من أجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة العربية «الأفروساي – A» والأجهزة الناطقة باللغة الانجليزية «الأفروساي–E»

والناطقة باللغة الفرنسية «الأفروساي-F» والأجهزة الناطقة باللغة البرتغالية. وأرسلت أكثر من 50 دولة الوفود للمشاركة، بينما اشتمل الضيوف والمراقبين على مسئولين وزاريين وممثلين من مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI، ومعهد المدققين الداخليين، وعدة منظمات مانحة دولية ، وهذه الصحيفة.

وحضر حفل الافتتاح المنعقد في فندق Laico Okoume Palace Hotel في ليبرفيل رئيس وزراء الجابون، السيد بول بايوجي مبا، الذي ألقى كلمة الافتتاح على الوفود المشاركة. كما قام السيد جيلبرت نجولاكيا، الرئيس القادم للأفروساي والسيد تيرينس نومبيبي، رئيس الأفروساي المنتهية ولايته والمدقق العام لجنوب أفريقيا بإلقاء كلمات الترحيب.

وخلال الجلسة العامة الأولى، أشار السيد نومبيبي لأهمية جعل جميع المجموعات الاقليمية واللغوية الأفريقية تشارك وتمثل في اجتماعات الأفروساي. ونوه إلى سعادته لرؤية مثل هذه المجموعات المختلفة والكبيرة تحضر الاجتماع العام وتأمل بأن يستمر مثل هذا المستوي من التعاون والمشاركة في المستقبل. كما هنأ السيد نجولاكيا على منصبه الجديد كرئيس لمنظمة الأفروساي.

وشكر السيد نجولاكيا السيد نومبيبي وصرح بتشرفه لتقلد منصب رئيس الأفروساي، وبأنه يتطلع للاستمرار في العمل الجيد في منظمة الأفروساي الذي بدأه السيد نومبيبي.

وفي افتتاح الأعمال الأخرى، وافق المشاركون في الاجتماع على تعيين المدقق العام لغامبيا بوبكر سانكاره، كنائب فني للرئيس في اجتماع الأفروساي الثاني عشر . ويستضيف الجهاز الليبي الأمانة العامة للأفروساي ونظرا للوضع في الدولة، لم يتمكنوا من الحضور. ويمثل مدير الأمانة العامة للأفروساي-F السيد الفريد إينوه الأمانة العامة في الوقت الحالي، وأعلن بأن جائزة الأفروساي التي تمنح عادة لجهاز رقابي لدوره في دعم الأفروساي، لن يتم منحها هذا العام لغياب الجهاز الليبي. ومنح السيد إينوه جائزة المسابقة العلمية لكيماري رييتن من جهاز موريشيوس.

كما استمع المشاركون في الاجتماع أيضا إلى السيد ماجنوس بورد، رئيس مبادرة الأنتوساي للتنمية، والسيد فرانسيس سالسمان الممثل لمحكمة الحسابات الفرنسية واللذان ناقشا تعقد العلاقة بين أجهزة الرقابة العليا وبرلماناتها.

وقدم السيد بام جوين رئيس الأفروسايE - ورئيس محكمة التدقيق السنغالية تقرير الأمانة العامة للأفروساي. وتحدث عن وضع مستحقات الأفروساي، والتقديم المستقبلي لخطة الأفروساي الاستراتيجية، ودليل الاجراءات، والعلاقات مع مجتمع المانحين ،وبناء القدرة داخل المجموعات الفرعية اللغوية الاقليمية.

وقدم السيد نومبيمبي خطة الافروساي الاستراتيجية الجديدة 2012-2014 منوها إلى أولوياتها الثلاثة، وهي بناء الحوكمة ،وبناء القدرة الفنية و القدرات المؤسسية للأجهزة الأعضاء ضمن سلطاتها القضائية. كما ألقى الضوء على جزء الخطة المتعلق بتمويل الأفروساي والذي يأتي بصورة أساسية من مساهمات الأعضاء ومساهمات المانحين. وصرح بأنه في حالة غياب التبرعات ، يصبح من الضروري على منظمة الأفروساي التأكد من تسديد مستحقات الأعضاء ودفعها بالكامل.

وقدم السيد جوي للوفود المشاركة دليل اجراءات الأفروساي الذي تم الانتهاء منه وتم اقراره بإجماع الجمعية. كما وافق المشاركون في الاجتماع بشكل جماعي على الخطة الاستراتيجية.

وفي الأعمال الأخرى، قدمت السيدة منيرة عبد الحاج تقرير عن صحيفة الأفروساي. وقدم ممثلي المجموعات الفرعية اللغوية الاقليمية عروض تقديمية تبعتها الملاحظات من إيما كيلنر من منظمة التطوير الألمانية GIZ والتي ناقشت الإثني عشر مشروعا التي تم الانتهاء منها مع الأفروساي شاملة العمل على الخطة الاستراتيجية ودليل الاجراءات ومشاريع بناء القدرات السبعة المستمرة.

وركزت الجلسة المكتملة الثانية على عروض لأوراق البحوث والنقاش على ثلاثة مواضيع رئيسة:

- تدقيق الأداء «جهاز غانا هو الرئيس، وجهاز ناميبيا هو المقرر، وكتاب الموضوع هم بوتسوانا، ليسوثو، زيمبابوي، السنغال، وجنوب أفريقيا».
- تدقيق الدين العام «جهاز موريتانيا هو الرئيس»، وجهاز المغرب
- هو المقرر وكتاب الموضوع هم من مصر، والكاميرون، الجابون، وغينيا.
- تدقيق مدفوعات الرواتب الحكومية «جهاز الكاميرون هو الرئيس ، وجهاز الكونغو هو المقرر، وكتاب الموضوع هم الكاميرون والجابون، وغينيا».

وفي الجلسة الثالثة المكتملة، وافق المشاركون بالإجماع على دخول أربعة أعضاء جدد للأفروساي: غينيا، توجو، جنوب السودان، و زيمبابوي. كما تمت الموافقة أيضا على ترشيح ممثلين جدد للمجموعات الفرعية اللغوية الاقليمية لمجلس مديرين الأفروساي: الجزائر «الأفروساي A» الكاميرون والسنغال «الأفروساي F– /وCREFIAF الأجهزة الرقابية العليا للدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية» وناميبيا «الأفروساي–E».

تم نقاش العديد من المواضيع الخاصة بتمويل الأفروساي، مع التركيز على الوضع في ليبيا وتفعيل الأمانة العامة. وتم الاتفاق على اتخاذ قرار يتعلق بالأمانة العامة في اجتماع مجلس المديرين قبل الجمعية العمومية القادمة للأفروساي.

وأخيرا، تبني المشاركون بالإجماع سجلات ليبرفيل مع اقتراح استضافة الجهاز المغربي للجمعية العمومية القادمة للأفروساي في 2014. ووافق الوفود المشاركون على المقترح ، وقبل الجهاز المغربي الدعوة لاستضافة الاجتماع الثالث عشر المذكور للأفروساي.

مؤتمر اليوروساي الثامن VIII

عقد في الفترة ما بين 30 مايو – 2 يونيو 2011 المؤتمر الثامن لليوروساي في عاصمة البرتغال، لشبونه. وقد عملت محكمة المدققين لجمهورية البرتغال، التي تترأس اليوروساي في الفترة ما بين 2011 – 2014، على تنظيم المؤتمر.

جيلهيرمي دي اوليفيرا مارتنز، رئيس الجهاز الرقابي الأعلى لجمهورية البرتغال ورئيس اليوروساي، مرحبا بالمشاركين في المؤتمر الثامن لليوروساي في لشبونه في بداية يونيو 2011.

مواضيع المؤتمر

ولقد ركز المؤتمر على موضوعين رئيسين.

• الموضوع الأول I: والذي تطرق إلى التحديات والمتطلبات و المسؤوليات الموكلة للمدراء العموميين وكذلك دور جهاز الرقابة الأعلى . وقد تم تقسيم المناقشات حول هذا الموضوع إلى موضوعين فرعين:I.أ التحديات والمتطلبات التي تواجه المدراء العمومين في الوقت الراهن،I.ب دور اجهزة الرقابة العليا فيما يخص المساءلة ومسؤوليات المدراء العمومين.

• الموضوع الثاني II: والذي يركز على تدقيقات اجهزة الرقابة العليا على الجهات المستقلة لوضع القوانين التظيمية.

وعملت أجهزة الرقابة التالية كرؤساء ومقررين لكل موضوع رئيسي وفرعي من المؤتمر.

• الموضوع الفرعي I. أ: جهاز الرقابة الأعلى الهولندي «رئيس» وجهاز الرقابة الأعلى لجمهورية سلوفينيا «مقرر».

• الموضوع الفرعي I. ب: جهاز الرقابة الأعلى الإسباني «رئيس» وجهاز الرقابة الأعلى الفرنسي «مقرر».

• الموضوع الثاني II: جهاز الرقابة الأعلى البولندي «رئيس» وجهاز الرقابة الأعلى للمملكة المتحدة«مقرر».

وأعدت فرق العمل القائمة على كل موضوع رئيسي وفرعي الأوراق الأساسية وأوراق المناقشة الخاصة بالمؤتمر. وقد شارك اعضاء اليوروساي بأوراق الدول التي شكلت أساسا مهما لعملية تبادل كل من الخبرات وإجراء المناقشات والمداولات.

وقد ساهم العرض التقديمي المطروح من قبل المتحدثين باسم المؤتمر في إثراء المناقشات والتي بدورها عُززت بتفاعلات المشاركين. وشمل المشاركين ممثلي 47 جهازا رقابيا من أعضاء اليوروساي و20 مراقب من مجتمع التدقيق العام «بما في ذلك الممثلين الآخرين لمنظمة الأنتوساي ومنظماتها الاقليمية». وقد اتيحت الفرصة للجميع لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام العام والأهمية الكبرى والتي اثيرت ضمن سياق مواضيع المؤتمر.

محصلات و توصيات الموضوع الأول

كان للحقائق الجديدة في مجتمع التدقيق الأثر الكبير على الإدارة العامة والمساءلة. ويتحتم الآن على الحكومات ان تستجيب وبسرعة أكثر لتلبية احتياجات وتطلعات مواطنيها لتواكب التطور السريع حول العالم.

المشاركين في المؤتمر الثامن لليوروساي VIII في لشبونه.

وقد لاحظ المشاركين في المؤتمر وجود توتر في الحكومة ما بين «1» العملية الديمقراطية الدقيقة للتشريع والرقابة و «2» مرونة التعامل مع التطورات السريعة. و مع ذلك، يرى المشاركين عدم وجود اي تعارض ما بين المرونة ونموذج النظام المفتوح من ناحية و المساءلة من ناحية أخرى.

ولأجهزة الرقابة العليا دور مهم في تعزيز ثقافة المساءلة و تسهيل عملية المساءلة الفعالة من خلال التدقيق اعداد التقارير واصدار التوصيات والقاء الضوء على الممارسات الجيدة وفي بعض الأحيان ممارسة سلطاتهم القضائية والجزائية.

ولذلك فقد تبنى المؤتمر توصيات حول حاجة اجهزة الرقابة العليا للتكيف مع الابتكارات والتغيرات في المجتمع وكذلك تعزيز الابعاد المختلفة للمساءلة.

وضمن اطر عمل الخطة الاستراتيجية لليوروساي المتباه من قبل المؤتمر «انظر في الأسفل» أوصى المؤتمر ان تقوم منظمة اليوروساي بناءا على هذا الموضوع ومن خلال عملية اتصال منظمة وجهود مشتركة أخرى بمواجه التحديات الناتجة عن التغير وأيضا العمل على تبادل

النتائج على نطاق أوسع في مجتمع الأنتوساي وذلك بما يتفق مع شعار الأنتوساي تحت عنوان التجربة المتبادلة تعود بالنفع على الجميع.

محصلات و توصيات الموضوع الثاني

أدرك أعضاء اليوروساي كون الجهات المستقلة الواضعة للنظم القانونية امرا ذي اهمية متزايدة في كثير من اشكال القطاع العام في العديد من الدول الأوربية. وقد تواجدت هذه الجهات الخاصة بالنظم القانونية كنتيجة لعديد من العوامل. وليس هنالك حتى الآن تعريف عام لمعنى التنظيم وفي الواقع هنالك العديد من الأدوار والمهام التنظيمية والتي تختلف من دولة إلى اخرى. ومع ذلك، هنالك ثلاثة مجاميع أساسية من واضعي القوانين التنظيمية ضمن أعضاء اليوروساي: واضعي القوانين التنظيمية للبنية التحتية وواضعي القوانين التنظيمية المستهلكين وللمنافسة والمستخدم واضعي القوانين التنظيمية للخدمات المالية.

وقد أدت الأزمة المالية وجود أدوار ذات قيمة لواضعي القوانين التنظيمية المالية عبر دول اليوروساي. وهذا يمكن ان يعقد من عمليات التدقيق لأجهزة الرقابة العليا على القواعد القانونية في هذا المجال، ويعود السبب في ذلك إلى كون اجهزة الرقابية العليا ليست مسؤولة كلها عن تدقيق بنوك مركزية.

ويشترك واضعي القوانين التنظيمية واجهزة الرقابة العليا في العديد من الامور، اذا لديهم تفويضات مختلفة للمساهمة في الحكومة الرشيدة وادارة القطاع العام. ومع ذلك يهدف كل منهما الي حماية مصلحة المواطنين.

وقد أوصى المؤتمر بكون حرية التصرف الممنوحة لواضعي القوانين التنظيمية و تفويضاتهم المتعددة، ولأجهزة الرقابة العليا ولجهات خارجية أخرى جميعها تعتبر بحاجة إلى نظام فحص صارم لاستخدام واضعي القوانين التنظيمية المصادر المالية والتأكد من فعاليتهم.

ويمكن الحصول على الاستنتاجات و التوصيات الأساسية لكل موضوع من المواضيع المطروحة في المؤتمر بالرجوع إلى العنوان الإلكتروني:
www.eurosai2011.tcontas.pt/Pages/Welcome.aspx

أنشطة أخرى للمؤتمر

ومن الأحداث الرئيسية الأخرى تبني المؤتمر للخطة الاستراتيجية لليوروساي لعام 2011 –2017، والتي يمكن الحصول عليها بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني لليوروساي « www.eur-sai.org». وأيضا تبني المؤتمر لقرار عقد المؤتمر القادم في هولندا عام 2014.

وأيضا أقر المؤتمر بيان تعزيز استقلالية اجهزة الرقابة العليا، والذي يمكن الحصول عليه في العنوان الالكتروني:
www.eurosai2011.tcontas.pt/Pages/statment-of-independence.aspx. وقد قام أعضاء اليوروساي في هذه الوثيقة بالتعبير عن الشكر والامتنان و الدعم لمبادرات الأنتوساي الداخلية أو الخارجية والتي عملت على تشجيع زيادة الشفافية والمساءلة والتسلم والاستخدام الفعال والكفء للموارد العامة وذلك لمصلحة المواطنين.

للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الالكتروني للمؤتمر:
www.eurosai2011.tcontas.pt/Pages/Welcome.aspx
او على الموقع الإلكتروني لليوروساي: www.eurosai.org

اليوروساي توقع اتفاقية تعاون مع الكونفدرالية الأوربية لمعاهد التدقيق الداخلي ECIIA

وقعت منظمة اليوروساي اتفاقية تعاون مع الكونفدرالية الأوربية لمعاهد التدقيق الداخلي ECIIA في مارس 2001، في روما. ويعتبر توقيع مثل هذه الاتفاقية بمثابة صياغة لعملية تتيح الاستفادة وبصورة متبادلة من عمل كل من المنظمتين وكذلك الارتقاء بمستوى تبادل المعرفة فيما بينهما. وتعد ECIIA منظمة اقليمية لمعهد المدققين الداخليين IIA وهي جهة معروفة جيدا في المجتمع الدولي للمدققين . و يعتبر معهد المدققين الداخليين IIA شريك للأنتوساي منذ ان تم التوقيع على مذكرة التفاهم مع لجنة المعايير المهنية في 2007 والتي تم تجديدها في 2010. وتقوم الكونفدرالية الأوربية لمعاهد التدقيق الداخلي ECIIA باعتبارها فرع اقليمي لمعهد التدقيق الداخلي IIA بمساندة وتمثيل مهنة التدقيق الداخلي الأوربية في كل من القطاع العام والخاص كذلك. ولذلك فأن التعاون بين EC-IA واليوروساي، باعتبارهما بنيتين اوربيتين لمنظمتين، يبدو كخطوة بديهية نحو تفعيل انجازات المنظمات العالمية على المستوى الأوربي.

رئيس ECIIA فيل تارلنج « لليسار»، جيسك جيزرسكي «لليمين» ورئيس مجلس مديري اليوروساي اثناء توقيع اتفاقية التعاون بين المنظمتين في مارس 2011، روما .

وقد بدأ العمل على الاتفاقية في 2009 والذي من خلاله تمكن ممثلو اليوروساي وECIIA بعد سلسلة من الاجتماعات لتحديد مجالات التعاون. ووضع الاهداف المشتركة واطر عمل المبادرات في مجال التدقيق الداخلي بالقطاع العام والذي شُكل لاحقا في اتفاقيه التعاون. وتم ذلك استنادا على كون كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي العام مهنتين مكملتين لبعضهما البعض. ويعد عمل التدقيق الداخلي الفعال عنصر أساسي للحكم الرشيد الذي يعمل على تزويد المدراء بالقطاع العام، وعلى وجه الخصوص الإدارة

العليا، بضمان حول مدى كفاءة وفعالية عملياتهم بالإضافة إلى مقترحات لتطوير سبل الرقابة والحوكمة. ويمكن لأجهزة الرقابة العليا باعتبارها جهة للتدقيق الخارجي للقطاع العام الاستفادة من نتائج أعمال المدققين الداخليين.

وشكل توقيع الاتفاقية بداية لعملية التعاون باشتماله على «1» تسهيل للحوار وتبادل المعرفة بين اجهزة الرقابة العليا والمدققين الداخلين في القطاع العام في أنحاء أوربا. «2» وضع مفهوم عام لمواضيع ذات الصلة بمساءلة القطاع العام والتدقيق وكذلك المصطلحات المشتركة في المجال. «3» تبادل الخبرة في تطبيق المعايير المهنية الحالية. ولتحقيق هذه الأهداف تم الاتفاق بين كل من ECIIA واليوروساي على وضع خطة مشتركة لتبادل الإصدارات والوسائل والمصادر وكذلك الاتفاق على إخطار بعضهم البعض بكل المبادرات ذات الصلة بالقطاع العام. وأيضا تحديد وتطبيق مشروعات مشتركة مثل المؤتمرات والحلقات النقاشية وأنشطة البحث والتدريب.

وقد تم التوقيع على الاتفاقية من قبل كل من جيسك جيزرسكي، رئيس الجهاز البولندي ورئيس مجلس مديري اليوروساي ورئيس ECIIA فيل تارلنج.

تعمل مبادرة الأنتوساي للتنمية على إبقائك مطلعا على تطورات العمل وبرامج مبادرة الأنتوساي للتنمية، لمعرفة المزيد عن IDI ومواكبة كل التطورات مابين إصدارات المجلة، قم بزيارة موقع IDI الالكتروني: www.idi.no

المرحلة الثانية من برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية والمنظمة الكاريبية للأجهزة الرقابة العليا IDI/CAROSAI حول الطريقة المعتمدة على المخاطر للتدقيق المالي

تم اطلاق برنامج حول الطريقة المعتمدة على المخاطر للتدقيق المالي في 2010 ويعد هذا البرنامج كعملية متابعة لبرنامج ضمان جودة التدقيق المالي الذي تم تقديمه في 2009. وقد شاركت مجاميع تدقيقية تتألف من ستة أجهزة أعضاء في المنظمة الكاريبية لأجهزة الرقابة العليا CAROSAI في وضع دليل التدقيقات المالية المعتمدة على المخاطر وقامت كذلك بإجراء تدقيقات تجريبية بناءا على الدليل سالف الذكر.

وانتهى البرنامج إلى إصدار دليل من قبل IDI / CAROSAI حول الطريقة المعتمدة على المخاطر للتدقيق المالي. وسيتم عقد البرنامج مره أخرى أثناء 2011 لأعضاء CAROSAI الذين لم تسنح لهم الفرصة في المشاركة في الدورة الأولى من البرنامج. وقد التقى موظفي IDI والخبراء الاقليمين في اجتماع تخطيطي في يوليو 2011 وذلك لوضع المادة العلمية الشاملة التي سيتم استخدامها لتقديم ورش العمل حول الطريقة المعتمدة على المخاطر للتدقيق المالي مع نهاية 2011.

المشاركين في الاجتماع التخطيطي لمبادرة الأنتوساي للتنمية / المنظمة الكاريبية لأجهزة الرقابة العليا IDI / CAROSAI

برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية و المنظمة الكاريبية لأجهزة الرقابة العليا حول التخطيط الاستراتيجي IDI / CREFIAF

تعمل مبادرة الأنتوساي للتنمية حالياً على التعاون مع المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة بالفرنسية AFROSAI / CREFIAF وذلك لإقامة برنامج حول التخطيط الاستراتيجي، و تم اعداد ورشة عمل لتقييم الاحتياجات كنشاط أولي للبرنامج لثمانية أجهزة رقابة عليا في يوليو 2011. وقامت ورشة العمل بتدريب المشاركين على كيفية تقييم احتياجات بناء القدرات وذلك بالاستعانة بأطر العمل والأدوات الواردة في دليل IDI حول تقييم احتياجات بناء القدرات. وبعد الانتهاء من ورشة العمل قامت الفرق

المشاركة في الورشة بإجراء تقييم للاحتياجات الأجهزة الرقابية التابعين لها. وستتم مراجعة هذه الاحتياجات عندما تعاود الفرق اجتماعها في ورشة عمل مراجعة تقييم الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي في 2012 ومن المقرر اقامة البرنامج مرتين خلال 2011 و2012. وسيقوم رؤساء المجموعة الثانية من اجهزة الرقابة العليا بحضور اجتماع أولي حول التخطيط الاستراتيجي وذلك في اكتوبر 2011.

برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية و المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة بالإنجليزية حول تطوير الإدارة IDI / AFROSAI- E

قام كل من مبادرة الأنتوساي للتنمية و المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا للدول الناطقة بالإنجليزية IDI/AFROSAI-E بإطلاق برنامج اقليمي حول التطوير الإداري «MDP» في 2009 لتحسين القدرات القيادية والادارية. وبعد اجراء العديد من ورش العمل الموجه لرؤساء أجهزة الرقابة العليا وكبار المدراء والمدراء التنفيذين، أصبحت مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI والإقليم على استعداد لتقديم البرنامج لموظفي الأجهزة الرقابية الأخرى. وفي أغسطس 2011 شاركت مجموعة مختارة من كبار المدراء والمدراء التنفيذيين المشاركين في المرحلة الأولى من البرنامج في ورشة عمل حول مهارات تسهيل العمل وذلك لإعدادهم للقيام بأدوارهم في عقد البرنامج وإيصاله إلى خمسة أجهزة من أعضاء المنظمة الأفريقية لأجهزة الرقابة العليا الناطقة باللغة الانجليزية AFROSAI-E.

تدقيق الأداء المشترك لمبادرة الأنتوساي للتنمية ومنظمة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا PASAI / IDI حول مصايد الأسماك

تمت الموافقة لمبادرة الأنتوساي للتنمية على تقديم المساعدة لمنظمة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا PASAI لتقديم التدقيق المشترك الثالث على مصايد الأسماك. وقد تقرر ذلك بعد اكتمال تدقيقين مشتركين ناجحين على كل من ادارة النفايات الصلبة وسبل حفظ مياه الشرب. وقامت فرق العمل المكونة من الأجهزة الرقابية المشاركة بعقد اجتماع لتخطيط التدقيق في اغسطس 2011، وهم الآن بصدد اجراء تدقيقات ميدانية و تحليل للبيانات و اعداد مسودة تقرير التدقيق قبل الاجتماع مرة أخرى مع بداية 2012 لاستعراض ردود الأفعال.

المشاركين في مبادرة الأنتوساي للتنمية ومنظمة المحيط الهادي لأجهزة الرقابة العليا في اجتماع التخطيط للتدقيقات المشتركة على مصايد الأسماك.

برنامج مبادرة الأنتوساي للتنمية ومنظمة الأسوساي حول وضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية IDI/ ASOSAI

بعد استعراض تقييم الاحتياجات في 2009 الذي أظهر الحاجة لتقوية قدرات التخطيط الاستراتيجي لأجهزة الرقابة العليا الاقليمية، وقد تم الاتفاق بين مبادرة الأنتوساي للتنمية والأسوساي على اطلاق برنامج مشترك جديد لوضع وتنفيذ الخطط الاستراتيجية. وكخطوة أولى، تم عقد اجتماع التخطيط الاستراتيجي في سبتمبر 2011 بين رؤساء تسعة أجهزة رقابية مشاركة وذلك للحصول على الموافقة والالتزام بمكونات البرنامج ومخرجاته ونتائجه.

اكتمال البرامج العبر اقليمية حول تدقيق ادارة الديون العامة و اصدار دليل التدقيق العملي للديون العامة

تم الانتهاء من البرنامج العبر اقليمي حول تدقيق ادارة الديون العامة والذي يعد البرنامج الوحيد الأكثر شمولا في تاريخ مبادرة الأنتوساي للتنمية. إذ تخلله عقد دورة للتعليم الإلكتروني حضرتها فرق تدقيق من 29 جهاز من أجهزة الرقابة العليا، وتم كذلك عقد دورة حول تدقيق إدارة الديون العامة واستكمال كل التقارير التدقيقية والدليل الارشادي للتدقيق. وقد تم عقد البرنامج بكل من اللغتين الانجليزية والفرنسية.
عقد النشاط النهائي من البرنامج في سبتمبر 2011. وقام كل من موظفي مبادرة الأنتوساي للتنمية IDI وخبراء الموضوع قيد المناقشة ومجموعة عمل الأنتوساي للدين العام ممثلين من الثلاثة مجموعات من الأجهزة الرقابية المشاركة بالاجتماع في لشبونه للانتهاء من مسودة دليل التدقيق العملي للديون العامة والذي يعد أحد مخرجات هذا البرنامج. وتمت صياغة الدليل استنادا على المعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا وكذلك على ردود الأفعال والخبرة المكتسبة من التدقيقات التجريبية التي تخللت البرنامج. وقد تعهد المشاركين من أجهزة الرقابة العليا بتبني الدليل واستخدامه في اجهزتهم الرقابية.
وسيتم توفير دليل تدقيق ادارة الديون العامة لمجتمع الأنتوساي في بداية 2012.

للاتصال بمبادرة الأنتوساي للتنمية IDI

لمناقشة أي من المواضيع المطروحة في هذا الاصدار ، الرجاء الاتصال بـ:

Email: idi@idi.no

Website: www.idi.no

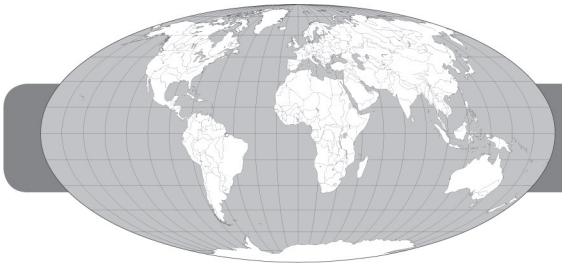

أحداث الأنتوساي 2011 – 2012

أكتوبر 5 – 6 اجتماع لجنة التوجيه التابعة للجنة تقاسم المعرفة والخدمات المعرفية في موسكو – الاتحاد الروسي. 17–22 الجمعية العمومية للأولاسافس في كاراكاس – فنزويلا. 27 – 28 الاجتماع الـ 62 لمجلس مديري الأنتوساي في فينا – أستراليا .	**نوفمبر** 7 – 10 اجتماع فريق العمل حول التدقيق البيئي في بيونس أيرس – الأرجنتين.	**ديسمبر**
يناير	**فبراير** 23–25 اجتماع لجنة لمانحي الأنتوساي في جايبور– الهند.	**مارس**
أبريل	**مايو** 28 اجتماع مجلس مديري اليوروساي في انقرة – تركيا	**يونيو** 14–15 اجتماع لجنة بناء القدرات في طوكيو – اليابان

ملاحظات المحرر: تنشر هذه الرزنامة كدعم لاستراتيجية الأنتوساي الخاصة بالتواصل وأيضا كمساعدة لأعضاء الأنتوساي في تخطيط و تنسيق جداول اعمالهم . وتشتمل هذه المجلة على أحداث الأنتوساي على نطاق واسع وكذلك الأحداث على المستوى الإقليمي من مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات مجالس المديرين . وبسبب ضيق المساحة المحددة للنشر تعذر ادراج العديد من الدورات التدريبية والاجتماعات الأخرى المطروحة من قبل الأقاليم. للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية.

INTOSAI